جامـــــــــــــــــعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلـــوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهـــــــــــادة الماستر أكاديمي
شعبة العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة الدولية

دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

دراسة حالة مجمع الصناعي للإسمنت الجزائر- جيكا-

الطالب: جلول دواجي محمد
الطالبة: مرشوق دنيا

أمام لجنـــــــــــــــــة المناقشـــــــــــــــــة

الأعضاء	الرتبة	جامعة	الصفة
		مستغانم	مناقش
الدكتور: يسعد عبد الرحمان	أستاذ محاضر	مستغانم	مؤطرا
		مستغانم	مناقش

السـنـــــــــــة الجامعية:2021 – 2022

إهداء

إلى من سهرت الليالي لأجلي وأحسنت تربيتي.... إلى قرة عيني ومنبع سعادتي..

أمي الغالية.

إلى من وهب عمره وحياته لكي يرانا على ما نحن عليه اليوم... إلى من زرع في قلوبنا المحبة... إلى قدوتي ومثلي الأعلى أبي الغالي.

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائي... وإلى أصدقائي.. وإلى كل من ساندني في إنجاز هذا العمل المتواضع.

<u>شكر وتقدير</u>

بسم الله القوي المعين.....وفي سبيله وعلى بركته نستعين....

قبل كل أحد وبعد كل أحد نتوجه بالشكر كله لربنا عز وجل

فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

ثم نشكر جزيل الشكر الأستاذ "يسعد عبد الرحمن "

على أن شرفنا بالإشراف على هذا العمل المتواضع

كما لا ننسى أن نشكر كل من ساعدنا بمعلومة أو نصيحة.

وإلى كل الأساتذة الذين قاموا بتعليمنا من الابتدائي إلى المرحلة الجامعية نتقدم

لهم بالشكر الجزيل.

وأخيرا نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث

<u>الفهرس</u>

المقدمة العامة	**11_6**
الفصل الأول: عموميات حول الشراكة الأجنبية	**13**
المبحث الأول: الاسس النظرية للشراكة الأجنبية	**14**
المطلب الأول: الشراكة للشركات الأجنبية	**19_14**
المطلب الثاني: الشراكة للشركات التجارية	**21_20**
المبحث الثاني: أشكال الشراكة حسب قطاعات نشاطها	**21**
المطلب الأول: الشراكة في مجال الصناعية والتجارية	**22_21**
المطلب الثاني: الشراكة في مجال التقنية أو التكنولوجية	**23_22**
المطلب الثالث: الشراكة في مجال المالية والشراكة الخدماتية	**24_23**

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على الشراكة الدولية	**24**
المطلب الأول: العولمة الاقتصادية	**26_24**
المطلب الثاني: أنواع الشراكة في ظل العولمة	**27_26**
خلاصة الفصل	**28_27**
الفصل الثاني: تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة	**29**
المبحث الأول: دوافع ومبررات الشراكة الدولية	**30**
المطلب الأول: عالمية الأسواق.	**31_30**
المطلب الثاني: تطور البيئة التكنولوجية	**31**
المطلب الثالث: المنافسة المحتدمة بين المؤسسات الاقتصادية	**32**
المبحث الثاني: تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عن ظل الشراكة الأجنبية	**32**
المطلب الأول: التزود بالتكنولوجيا	**32**
المطلب الثاني: التعاون في إطار البحث والتطوير	**33_32**
المبحث الثالث: آثار الشراكة الأجنبية في الجزائر	**34**
المطلب الأول: الأثار السلبيات المترتبة للشراكة الأجنبية	**34**
المطلب الثاني: الأثار الايجابيات المترتبة للشراكة الأجنبية	35 **36**
خلاصة الفصل	
الفصل الثالث: الشراكة الأجنبية في مجمع جيكا للإسمنت.	**37**
المبحث الأول: التعريف بمجمع جيكا للإسمنت	**39**
المطلب الأول: مدخل عام حول شركة جيكا للإسمنت	**40_39**
المطلب الثاني: واقع الشراكة داخل المجمع.	**42_41**
المبحث الثاني: عموميات حول التأهيل بمجمع جيكا للإسمنت	**42**
المطلب الأول: تعريف عملية التأهيل	**43_42**
المطلب الثاني: الأسباب المؤدية بالمجمع للتأهيل	**44**
المبحث الثالث: تشخيص الشراكة الأجنبية في تأهيل المجمع	**45**
	55_45

المطلب الأول: دوافع تأهيل المجمع المطلب الثاني: شروط تأهيل المجمع خلاصة الفصل	57_55 58_57
الخاتمة العامة	**59**
المراجع	**62_61**

شهدت السنوات الأخيرة تغيرات عالمية سريعة ومتلاحقة وعميقة في آثارها وتوجهاتها ألمستقبلية فلقد تحول الاقتصاد العالمي إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وتوسعت مجالات المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية وقد نتج عن كل هذا بروز مفهوم العولمة كظاهرة انتشرت على كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وألثقافية كما ظهرت عدة منظمات ساهمت بقوة في تنامي ظاهرة العولمة، ومن بين هذه المنظمات نجد منظمة التجارة العالمية التي تعتبر عنصرا فاعلا من عناصر العولمة، كما أن ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة ومن أبرزها الاتحاد الأوروبي وزيادة نفوذ الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي وسيادة آليات السوق والاندماج بين المؤسسات الكبرى، كل هذا ساهم بشكل كبير في إرساء ملامح العولمة.

إن ظهور تيار العولمة قد أثر على المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة، حيث عرفت هذه الأخيرة تطورات كبيرة في بيئتها الاقتصادية والتكنولوجية، كما تلاشت الحواجز السياسية والجغرافية والثقافية والاقتصادية بين الدول نظرا للتطور الكبير في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كما تقاربت الأسواق في مختلف دول العالم لتشكل سوقا عالميا موحدا لذا فقد ازدادت التحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية في ظل هذه التطورات.

إن هذه التطورات والتغيرات التي يشهدها المحيط الاقتصادي على المستوى الدولي أثرت على إستراتيجيات تسيير المؤسسات الاقتصادية التي لا تستطيع مواجهة المنافسة حيث وجدت نفسها مجبرة على مسايرة هذه التحديات الجديدة والبحث عن السبل الكفيلة بتحقيق بقائها واستمرارها في الأسواق، ونظرا للفوارق الاقتصادية التي تميز كل دولة عن أخرى والمؤسسات عن بعضها البعض، وفي ظل اقتصاد السوق وتوسع الاستثمارات وتطور المنافسة الاقتصادية بين المؤسسات فقد لجأت العديد من المؤسسات الاقتصادية إلى السياسة الاحتكارية باتحاد مؤسستين أو أكثر في ميدان معين قصد مواجهة ظاهرة المنافسة العالمية، إلا أن سياسة الاحتكار ما لبثت أن تحولت إلى إستراتيجية في التعاون بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين وهي إستراتيجية الشراكة كآلية للنمو والتوسع الخارجي وتبديل العلاقة التنافسية بعلاقة تعاونية ومن ثم تحقيق التكامل.

ولقد شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة عدة تغيرات على مستوى هياكلها الإستراتيجية وخاصة الاقتصادية منها، وهذا ما نتج أساسا عن سعيها لتحرير تجارتها الخارجية وتوقيعها لاتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي

المقدمة:

ورغبتها في إنشاء منطقة للتبادل الحر، كما قامت الجزائر بتجسيد برامج إصلاحية واسعة تهدف من خلالها إلى الانتقال نحو اقتصاد السوق والانفتاح على الشراكة الأجنبية كما تم تدعيم هذه الإصلاحات بإصدار جملة من القوانين قصد تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات.

إن هذه التغيرات أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حيث فقدت هذه الأخيرة مكانتها في السوق وواجهت منافسة شرسة من قبل الشركات الأجنبية لذا فقد أصبح من الضروري إدخال تغييرات وعليها البحث عن الوسائل الملائمة لمواجهة المنافسة الحادة واكتساب مزايا تنافسية وتدعيم الحصص السوقية، وهذا ما يتطلب إتباع إستراتيجية الشراكة مع المؤسسات الأجنبية كوسيلة فعالة وضرورية لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحقيق التنمية الاقتصادية خاصة مع تسارع الاتجاه نحو ظاهرة تدويل الإنتاج إضافة إلى ظهور التكتلات والتحالفات الاقتصادية التي توسع الفجوة بين الدول الفقيرة والغنية.

وسعيا لتحقيق هذا الهدف فقد اعتبرت الشراكة الأجنبية في الجزائر من المحاور التنموية الكبرى للمؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء وذلك من أجل تحقيق كفاءة وفعالية المؤسسات الجزائرية إضافة إلى تأهيلها من أجل تمكينها من المنافسة في الأسواق العالمية في إطار انفتاح الحدود وتصاعد وتيرة المنافسة والمساهمة في تحسين أدائها كما أصبح عدد عقود الشراكة المبرمة مؤشرا لقياس نجاح المؤسسة ودليلا على كفاءة تسييرها، وبهذا التوجه توسع مجال الشراكة الأجنبية في الجزائر ليشمل قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات مما قد يعطي دفعا لتشجيع وتنويع الإنتاج ودعم الصادرات خارج المحروقات مما أدى إلى بروز فجوة.

تبعا لما سبق فإن التوجهات العالمية المعاصرة نحو التكتلات الاقتصادية تعتبر كضرورة ملحة لمواجهة المنافسة العالمية واكتساب مقومات التنافس والبقاء في الأسواق حيث تظهر الحاجة إلى الشراكة الأجنبية من أجل التخفيف من حدة المنافسة واستبدال العلاقات التنافسية بعلاقات تعاونية، وهذا ما يقودنا إلى طرح الاشكالية التالية.

إشكالية الدراسة:

ما مدى فعالية الشراكة مع المؤسسات الأجنبية في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

و من خلال هذه الإشكالية يمكننا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي نحاول الإجابة عنها من خلال دراستنا لهذا الموضوع

-1- ما هو مفهوم الشراكة الأجنبية. أسسها النظرية والدوافع المؤدية لها ؟

-2- ما هي اتجاهات الشراكة في ظل تغيرات المحيط الدولي؟

-3- كيف يتم تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

-4- كيف يمكن تقييم تجربة مجمع جيكا في مجال الشراكة ألأجنبية؟

فرضيات البحث:

من أجل الإجابة على الأسئلة السابقة سننطلق من الفرضيات التالية

-1- ان عبارة الشراكة استعملت بشكل واسع من قبل العديد من المفكرين، الكل يراها حسب وجهة النظرة الخاصة فالبعض يراها نمطا جديدا لإعادة التوازن في العلاقات الاقتصادية والآخر يرى أن الطريقة المثل للتعاون ولتوضيح أكثر نتطرق الى النقاط التالية.

التعريف اللغوي:

هي اختلاط جهتين او أكثر بحيث لا يتميز شريك عن اخر ويطلق عليه نموذج من العلاقات الخاصة والمميزة تحقق لكل طرف هدفه المنشود.

المقدمة:

التعريف الاقتصادي:
تعتبر الشراكة شكلا متطورا للتعاون الاقتصادي المالي والاجتماعي الذي يربط بين الشركاء من اجل تحقيق مصالح مشتركة وتحديد مدى إمكانية وقدرة كل طرف للوصول إلى الأهداف المسطرة.
بتنا نعيش في عالم لا يمكن لدولة ما أن تنعزل عن باقي الدول، ولا يمكنها أن تفصل بين الحياة الداخلية أو السوق المحلية وبين القوى الخارجية والسوق الدولية، فنحن الآن في مرحلة التحول اتجاه تكامل الاقتصاديات وسيادة آليات السوق وبروز التحالفات والتكتلات الاقتصادية بما يتضمنه ذلك من حرية انتقال البضائع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود المختلفة، دون عوائق أو قيود أو إجراءات تنظيمية، والجزائر كغيرها من الدول أضحت تسعى جاهدة للاندماج في الاقتصاد العالمي، وانتهاج سياسة اقتصاد السوق.
تملك الجزائر جملة من المؤهلات والإمكانيات التي تساعدها على استقطاب أنظار الشركات الأجنبية حيث تبنت الجزائر برامج إصلاحية واسعة ساهمت إلى حد كبير في تحسين مناخها الاستثماري كما تتمتع الجزائر بثروات معتبرة إضافة إلى موقعها الاستراتيجي وثروتها البشرية، كما أن توقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ساهم إلى حد كبير في تحسين إمكانياتها في مجال الشراكة الأجنبية.
ترمي برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية إلى تحسين وتقوية تنافسيتها في إطار انفتاح الحدود وتصاعد وتيرة المنافسة وهذا ما يمكن للشراكة الأجنبية تحقيقه للمؤسسات المحلية من خلال اكتسابها للتكنولوجيا الحديثة وتقنيات التسيير الفعالة.
كما يعتبر مجمع جيكا نموذجا للشراكة الأجنبية في الجزائر خارج قطاع المحروقات ويعتبر هذا المجمع الرائد الوطني في مجال صناعة الاسمنت بالجزائر ولقد ساهمت عقود الشراكة المبرمة بينه وبين مختلف الشركاء الأجانب في تحسين مكانته في السوق الجزائري والدولي.

أهمية البحث

لقد حظيت الشراكة الأجنبية باهتمام كبير ولقد اعتبرتها الكثير من الدول محورا من محاور سياستها الاقتصادية التنموية، كما اعتبرتها العديد من المؤسسات الاقتصادية آلية ناجعة للتوسع والنمو والحفاظ على مكانتها في ظل تزايد حدة المنافسة.
إن انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي الذي شهدته السنوات الأخيرة فرض على المؤسسات الجزائرية العمل في بيئة أعمال ذات متغيرات إضافية، وجديدة لم تكن تتعامل معها سابقا، فكان نتيجة هذا الانفتاح مواجهة المؤسسات الجزائرية منافسة شرسة من خلال دخول مؤسسات دولية، وهذا الدخول لهذه المؤسسات يكون بطريقة أقل صعوبة مما كان في الماضي ما يعني الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية أمام المنتجات والمؤسسات الواردة من الخارج، وهنا تكمن عملية التعامل مع هذه المتغيرات الجديدة بالطريقة التي تضمن العيش للمؤسسات الجزائرية، وبغية حماية هذا القطاع قامت الدولة الجزائرية بتبني عدة برامج تأهيلية سواء محلية أو دولية وهذا ما سيتم تناوله في موضوعنا.

وتتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- إبراز أهمية الشراكة الأجنبية باعتبارها فرصة هامة لترقية وتنمية المؤسسات الاقتصادية نظرا للامتيازات العديدة التي تقدمها وأهمها نقل المهارات والخبرات والتكنولوجيا المتطورة، كما أنها تمثل ممرا نحو أسواق التصدير، كما تعتبر الشراكة الأجنبية كعامل ديناميكي في بناء وتفعيل علاقات التكامل بين وحدات النشاط الصناعي ولها دور في تحقيق التنمية الاقتصادية وفي رفع القدرة التنافسية للمؤسسات ليكون ذلك مشجعا لأصحاب القرار لتبني هذا المنهج.

المقدمة:

- تحليل أهم المؤهلات الذاتية التي تكتسبها الجزائر والتي تمكنها من جلب الشركات الأجنبية مع إبراز رغبة الجزائر في الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الانفتاح على الشراكة الأجنبية والسعي إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إضافة إلى توقيع اتفاق الشراكة الاورو جزائرية.

يكتسي تأهيل المؤسسات الاقتصادية أهمية خاصة لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها خاصة مع انفتاح الأسواق وتحرير التجارة الخارجية كما تحتل الشراكة الأجنبية مكانة هامة ضمن برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

أهداف البحث

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف وأهمها:

- تحديد الآثار المترتبة عن الشراكة الأجنبية بغية الاستفادة من الايجابيات والمنافع الناتجة عنها وكذا تحليل آثارها السلبية لتفاديها.

- تحديد إمكانيات الجزائر للدخول في اتفاقيات شراكة مع المؤسسات الأجنبية خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وذلك قصد الاستفادة من الخبرات والمؤهلات والتكنولوجيا التي تملكها المؤسسات الأجنبية إضافة إلى رؤوس الأموال ومصادر التمويل المختلفة

- إبراز نتائج برامج التأهيل المسطرة التي تكتسبها المؤسسات الأجنبية من خلال مساهمتها في حل المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

- تحديد مدى قدرة مجمع جيكا بصفة خاصة على الاستفادة من الشراكة الأجنبية وجعلها فرصة لصالحها ووسيلة تحقق من خلالها خاصية التميز.

أسباب اختيار الموضوع

لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب موضوعية وأهمها ما يلي:

يتميز العصر الحالي بتزايد حدة المنافسة وتنامي ظاهرة العولمة كما تزايد اهتمام الدول والمؤسسات بإقامة التحالفات والتكتلات قصد مواجهة ظاهرة المنافسة الأمر الذي جعلنا نفكر في البحث عن السبل الكفيلة بمواجهة المنافسة العالمية واللحاق بركب التطور الاقتصادي من خلال تبني منهج الشراكة الأجنبية والسعي وراء تحقيق التعاون والتكتل مع المؤسسات القوية كل هذا من أجل إعطاء دفع جديد للمؤسسات الجزائرية للصمود أمام المنافسة الأجنبية.

-إن توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واستعدادها لتحرير تجارتها الخارجية من خلال طلبها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وسعيها لإقامة منطقة تبادل حر سيؤدي إلى تزايد المخاطر المحيطة بالمؤسسات الجزائرية بسبب عدم تكافؤ القوى بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الأجنبية وخاصة الأوروبية منها الأمر الذي يستدعي البحث عن وسيلة من شأنها تخفيف الفوارق الموجودة بين الطرفين.

-إن سعي العديد من الدول إلى تطبيق برامج لتأهيل مؤسساتها الاقتصادية وخاصة الصغيرة والمتوسطة يحتم على الجزائر التفكير جديا بالاهتمام ببرامج التأهيل المسطرة ومتابعتها قصد تحقيق فعاليتها ويتم ذلك من خلال سياسة الانفتاح على الشراكة الأجنبية والاستفادة من التكنولوجيا والتقنيات التي تكتسبها المؤسسات الأجنبية

الأسباب الذاتية.

تمثل الأهمية الجيواستراتيجية للبحر المتوسط ودورها في العلاقات الدولية عنصر أساسي ومهم لاختيارنا الموضوع وجلب ميولاتنا لدراسته، كما أن الموضوع يدخل ضمن التخصص ويعتبر من المواضيع العلمية الحديثة في مجال الاقتصادي والسياسي الذي يعرف تحولات وتطورات متلاحقة ومتجددة

المقدمة:

منهج وأدوات البحث

قصد الإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلائم وطبيعة الموضوع من خلال تطرقنا لمختلف المفاهيم خاصة بالشراكة الأجنبية

مختلف القوانين والتشريعات التي تتعلق بالموضوع لاسيما قوانين الاستثمار والأوامر والمراسيم المتعلقة ببرامج تأهيل المؤسسات.

الاستعانة بالدراسات السابقة والملتقيات والأيام الدراسية التي ناقشت المواضيع المرتبطة بهذا البحث

المعلومات المقدمة من طرف مجمع جيكا والمتمثلة في التقارير التي تضم مختلف نشاطات المجمع إضافة إلى المعلومات المنشورة بموقعه الالكتروني.

الفصل الأول: عموميات حول الشراكة الأجنبية

المبحث الأول: الأسس النظرية للشراكة الأجنبية

المبحث الثاني: أشكال الشراكة حسب قطاعات نشاطها

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على الشراكة الدولية

مقدمة الفصل:

الشراكة الأجنبية ظاهرة عامة في مختلف اقتصاديات الدول فقد أصبحت من أهم ركائز التنمية

كما أن أسلوب الشراكة يعد أحد الأساليب القادرة على الرفع من تنافسية المؤسسات الجزائرية وأنه يمكنها من تطوير المعرفة العلمية واكتساب التكنولوجيا الحديثة، كما يمكن لهذه المؤسسات من الولوج للأسواق الدولية بسهولة واكتساب مزايا تنافسية، فمن خلال هذا المبحث سنتطرق لمفهوم الشراكة الأجنبية وأسسها النظرية والدوافع المؤدية لها .

يعرف الاستثمار المشترك على أنه ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية أو يكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه".

يمكننا تقديم تعريف شامل للشراكة على أنها تتمثل في نشاط اقتصادي ينشأ بفضل تعاون الأشخاص ذوي المصالح المشتركة لإنجاز مشروع معين، ويمكن أن تكون طبيعة التعاون: تجارية، مالية، تقنية أو تكنولوجية.

عقد شراكة هو التزام بين طرفين يتطلب حشد التعاون والتضامن لتحقيق أهداف مجتمعية عامة.وهو أسلوب يمكن من إشراك الطرفين الفاعلين. كل حسب قدراته الحقيقي وما يجب الإشارة إليه أن كل التعاريف السابقة تتعلق بالمستوى الجزئي للاقتصاد، أما على المستوى الكلي فإن مفهوم الشراكة (أو المشاركة كما يسميها البعض) في العلاقات الاقتصادية بين الدول يطرح تساؤلا أساسيا هو أين تقع الشراكة من سلم التدرج في التكامل الاقتصادي الذي يعتبر من أشهر صيغ العلاقات الاقتصادية بين الدول، حيث مرت أشكال التعاون بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية بعدة تطورات، فقد انتقلت من اعتماد الدول النامية على الدول الصناعية في تلبية متطلباتها إلى الشراكة فيما بينها بغرض تفعيل مبادئ تحرير التجارة وإعادة تقسيم العمل الدولي على نحو يتفق مع أهداف المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الأول: الاسس النظرية للشراكة الأجنبية

المطلب الأول: الشراكة للشركات الأجنبية

-1-مفهوم الشراكة الأجنبية:

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية " نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين "، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نهاية الثمانينات .

لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا، وفي هذا الإطار يقترح أنها تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها "، فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الإستراتيجي، لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف والاندماج والاقتناء والشراكة. [1]

-2-تعريف الشراكة الأجنبية:

الشراكة الأجنبية هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدماتي أوتجاري وعلى أساس ثابت ودائم

وملكية مشتركة، ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال (الملكية)، وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلاقات التجارية، والمعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية.[1]

-3- أنواع الشراكة الأجنبية:

يمكن أن تتخذ الشراكة الأجنبية عدة أنواع تبعا لعدة تصنيفات نذكر منها:

أنواع الشراكة الأجنبية حسب القطاعات.

- الشراكة التجارية: تقتصر الشراكة التجارية على القيام بأعمال تجارية مشتركة، أي أن احد الأطراف يقوم بشراء وبيع منتجات الطرف الآخر، ويرتكز هذا النوع على تقوية وتعزيز مكانة المؤسسة في السوق التجارية من خلال استغلال العلامات التجارية أو ضمان تسويق المنتجات وهذا الشكل يخص جانب التسويق بشكل كبير.

- الشراكة الصناعية: إن الشراكة الصناعية تخص المجال الصناعي أين تجتمع الأطراف وتتفق على إنجاز أعمال صناعية من خلال دمج ومشاركة التجهيزات والوسائل ومختلف عوامل الإنتاج التي يمتلكها الأطراف.

- الشراكة الخدماتية: تلجأ العديد من المؤسسات إلى هذا النوع من الشراكة من أجل الاستفادة من خبرات الشركات الأجنبية المتعاملة في هذا القطاع عن طريق إبرام اتفاقيات شراكة تخص إدارة وتسيير مرافقها أو إقامة مشاريع مشتركة تسير من طرف الشريك المحلي للاستفادة منها ومن مهارات الغير.

- الشراكة المالية: يظهر هذا الشكل من خلال مساهمة مؤسسة معينة في رأسمال مؤسسة أخرى أو أكثر، وتتخذ هذه الشراكة طابعا ماليا في مجال الاستثمار، وهذا النوع يختلف عن باقي الأشكال الأخرى من خلال وزن كل شريك، مدة أو عمر الشراكة وتطور مصالح الشركاء.

- الشراكة التقنية: تتضمن الشراكة التقنية نقل التكنولوجيا الحديثة واستعمالها في العمليات الإنتاجية، وتتضمن اتفاقية البحث والتطوير واتفاقية نقل المعرفة واتفاقية الترخيص.

أنواع الشراكة الأجنبية حسب مشاركة الأطراف.

يمكن أن يكون الشركاء أفراد أو شركات أو حكومات أو هيئات حكومية وقد تكون الاتفاقية بين شريكين أو أكثر كما يمكن أن تكون المشاركة إما:[i]

- شراكة تعاقدية: الشراكة التعاقدية هي خلق محدد في موضوعه، لكن يمكن أن تتطور إلى خلق مالي وتجاري معطية بذلك حرية أكبر لحياة الشركة وهذا النوع من الشراكة يظهر كثيرا في مجال الاستغلال المشترك للمواد المنجمية والتعاون في مجال الطاقة.

- المشاركة بحصص رأس المال: في هذه الحالة يملك كل طرف من الأطراف المتعاقدة حصة من رأس المال المصدر والمصرح به لتأسيس الشركة المشتركة وهذه الشركة يمكن أن تأخذ شكل شركة مساهمة أو شركة أشخاص ...

أنواع الشراكة الأجنبية حسب الأطراف المتعاقدة.

يمكن أن تتخذ الشراكة الأجنبية ثلاثة أشكال بالنظر إلى الأطراف المتعاقدة فنجد:

[1] تعريف_الشراكة -https://ar.wikipedia.org/wiki/

- الشراكة العمومية: وهي تلك الشراكة التي تتم بين دولة وأخرى أو هيئات أو مؤسسات عمومية؛
- الشراكة الخاصة: وهي التي تتم بين شركات خاصة؛
- الشراكة المختلطة: وهي التي تتم بين شركات خاصة وأخرى عمومية.

آثار الشراكة الأجنبية.

تتنافس معظم دول العالم على استقطاب الشركات الأجنبية نظرا لما تحققه من آثار تنعكس على كل من المؤسسة المحلية والأجنبية ونورد ذلك فيما يلي:

آثار الشراكة الأجنبية على المؤسسة المحلية.

تتمثل أهم آثار الشراكة الأجنبية والتي تنعكس على المؤسسات المحلية فيما يلي:

- الاستفادة من مصادر جديدة للتمويل بفضل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعل المؤسسة في غنى عن طلب قروض تمويل طويلة الأجل وما يترتب عنها من مديونية وعدم القدرة على التسديد؛
- تمثل الشراكة الأجنبية فرصة هامة للحصول على التكنولوجيا والاستفادة من التطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكاليف وبالتالي رفع القدرة التنافسية للمؤسسة؛
- ضمان الديمومة والمصداقية نتيجة لجودة المنتجات وقلة التكاليف وكذا احترام مواعيد التسليم، وهذا ما يؤدي إلى زيادة ثقة المستهلك ووفائه للمنتج
- الاستفادة من التسهيلات التي تمنحها الدولة للشركاء الأجانب، إضافة إلى أن وجود شركات أجنبية في دول مضيفة يساعد على زيادة معدل تدفق المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية إليها؛
- تقوم الشركات الأجنبية بتنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الدول المضيفة مما يؤدي إلى خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال إضافة إلى تنمية قدرات الطبقة الحالية كما تستفيد الشركات الوطنية من الأساليب الإدارية الحديثة من خلال الاحتكاك مع الشركات الأجنبية.[ii]

وتجدر الإشارة إلى أن الشراكة الأجنبية يمكنها تحقيق هذه الآثار للدول المضيفة لكن هذا يتوقف بدرجة كبيرة على مدى مرونة الدولة وفعاليتها في تطوير هذه الإستراتيجية عن طريق تخفيف القواعد التنظيمية، تخفيف عامل الجباية وتسهيل المعاملة والإجراءات الإدارية والتنظيمية.[iii]

آثار الشراكة الأجنبية على المؤسسة الأجنبية.[1]

تتمثل أهم الآثار التي تحققها المؤسسة الأجنبية في إطار الشراكة مع مؤسسة محلية في الآتي:[iv]

- في حالة نجاح مشروع الشراكة فإن المؤسسات الأجنبية وفي إطار الامتيازات الممنوحة من طرف الدول المضيفة يمكنها امتلاك تلك المشاريع؛
- الاستفادة من نقص تكاليف اليد العاملة ووفرة المواد الأولية في الدول المضيفة؛
- وفرة الأسواق وقلة المنافسين يتيح لها السيطرة على السوق وتحقيق مستويات أعلى من الأرباح؛
- تساعد التسهيلات الممنوحة للشركات الأجنبية من معرفة السوق المحلية وإنشاء قنوات توزيع جديدة بأقل التكاليف ومن ثم الاستفادة من امتياز دخول السوق المحلية بتكاليف ومخاطر أقل
- إزالة القيود البيروقراطية خاصة إذا كان الطرف الشريك حكومة أو مؤسسات محلية عمومية[2].

العوامل المساعدة على دخول الجزائر في الشراكة الأجنبية.

---

[1] : عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، القاهرة، 2003، ص 460-461

[2] محمد يعقوبي / لخضر عزي، الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية، مجلة علوم إنسانية، موقع الكتروني، www.ulum.nl/a144.htm العدد 14، السنة الثانية أكتوبر 2004 تم التحميل بتاريخ 20 أوت 2011، ص 09.

لقد سعت الجزائر منذ بداية الاستقلال الى تحسين مناخها الاستثماري من خلال سياسة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق والانفتاح على الشراكة الأجنبية ولقد ساعدها في ذلك جملة من العوامل الداخلية وأخرى خارجية نوضحها فيما يلي:

العوامل الداخلية.

تتمثل أهم العوامل الداخلية التي ساعدت الجزائر على اعتماد الشراكة الأجنبية في الأتي:

- الإصلاحات الاقتصادية.

لقد باشرت الجزائر جملة من الإصلاحات قصد التكيف مع المستجدات العالمية والدولية الجديدة حيث فتحت الباب على عمليات الخوصصة والشراكة والانفتاح على الأسواق العالمية، والانتقال من مرحلة الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال منذ سنة 1988 وذلك من أجل فتح فضاء معتبر للشركاء الأجانب، فضاء خال من العراقيل والبيروقراطية.

- المؤهلات الذاتية الجزائر.

لقد تميزت الجزائر في السنوات الأخيرة بالديناميكية وسرعة الحركية كما تميزت بالاستقرار والأمن والنمو الاقتصادي خاصة مع القوانين المتعاقبة التي تكرس تحرر السوق مما فسح المجال للمنافسة بين السلع سواء من حيث الجودة أو من حيث السعر مما انعكس إيجابا على مصلحة المستهلك، الأمر الذي جعل السوق الجزائري من أنشط الأسواق في المنطقة العربية والأورو متوسطية.

وتتوفر الجزائر على شبكة كثيفة من المنشآت القاعدية، كما أنها تزخر بمصادر معتبرة في مجال الطاقة والمناجم والصيد البحري، كما أنها تتربع على مساحة شاسعة لا تحتاج سوى إلى توزيع السكان عليها على نحو أمثل، وتتوفر على منظومة قوية في حقل التعليم العالي والتكوين.

لذا فتعتبر الجزائر دولة غنية تتمتع بثروات مادية ومالية وبشرية هائلة تحتاج إلى الاستغلال الأمثل وهي توفر الجو الملائم لاستقطاب أنظار الشركاء الأجانب.[1]

العوامل الخارجية.

تتمثل أهم العوامل الخارجية التي ساعدت الجزائر على اعتماد الشراكة الأجنبية في الآتي:

- العولمة: إن تنامي ظاهرة العولمة يعتبر سببا رئيسيا لاعتماد الشراكة الأجنبية حيث أصبح التعامل يتم في عالم تلاشت فيه الحدود والحواجز بين الأسواق والدول، والجزائر وقصد اندماجها في الاقتصاد العالمي ومواكبة المستجدات ومواجهة التحديات التي أفرزتها ظاهرة العولمة فإنها فتحت الباب لتشجيع عمليات الشراكة الأجنبية باعتبارها ضرورة حتمية في ظل التغيرات والظروف الحالية.

- توقيع اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوربي: إن الجزائر وعلى غرار أغلب الدول المتوسطية هي دولة نامية تعاني من مشاكل الديون الخارجية ومن المشاكل الاجتماعية من فقر وبطالة وتخلف تكنولوجي وضآلة معدلات الاستثمار، لذا فهي تنظر إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كطوق نجاة يساعدها في زيادة تنافسيتها واستغلال اقتصاديات الحجم بالشكل الأمثل ومن أجل جذب الشركات الأجنبية والاستفادة من التكنولوجيا.

- الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة: إن رغبة الجزائر في الاندماج في الاقتصاد العالمي وبناءا على قناعتها الراسخة في ضرورة التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق،

[1] عبد الكريم سهام _الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة- جامعة البليدة

فقد سعت جاهدة من أجل ضمان الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك من خلال تقديمها لطلب الانضمام ودخولها في مفاوضات عديدة.

-4-الشراكة الأجنبية كوسيلة هامة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة:

إن واقع المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة يبرز عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الضرورية للسوق المحلية من سلع وخدمات سواء من حيث الجودة أو الكمية أو السعر فمعظمها غير قادرة على استيفاء الشروط الموضوعية واكتساب مواصفات الجودة التي أصبحت من العوامل الأساسية لاكتساب قدرات تنافسية في السوق المحلية أو عند نفاذها إلى الأسواق الدولية، يضاف إلى ذلك ارتفاع تكاليف إنتاجها وأسعار منتجاتها مما يحرمها من اكتساب مزايا نسبية تسمح لها بالتخصص في إنتاجها لذا فإن رفع القدرات التنافسية لهذه المؤسسات يتوقف على مدى قدرتها على إحداث التغيير والتجديد على مستوى هياكلها الإنتاجية وطرقها التنظيمية والتسييرية وفترات التسليم وطرح منتجاتها في السوق وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين مستوى الجودة والبحث والتطوير والإبداع وتكنولوجيا الإنتاج والتسويق...

وفي هذا الاطار تعتبر الشراكة الأجنبية وسيلة هامة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كونها تساهم في تحسين تنافسية هذه المؤسسات من خلال ما يلي:

- الحصول على المعرفة والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة التي تحوزها المؤسسات الأجنبية وتوظيفها في العمليات الإنتاجية مما يؤثر إيجابا على جودة المنتجات وبالتالي زيادة درجة ولاء المستهلكين[1]

- اكتساب المسيرين الجزائريين للخبرة والتقنيات الجديدة من خلال الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية التي تمتلك وسائل تسييرية حديثة من شأنها إضافة قيمة للمؤسسات الجزائرية إضافة إلى مشاركتها في عمليات الإدارة والتنظيم

- تخفيض التكاليف نتيجة للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير حيث تلعب التكاليف دورا هاما في قياس تنافسية المؤسسة ومدى تأهيلها نظرا لتأثيرها على الأسعار مما يؤثر على الطلب على المنتجات وبالتالي التأثير على حجم المبيعات والإيرادات

- رفع معدلات الربح حيث أن تخفيض التكاليف نتيجة لزيادة حجم الإنتاج سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الأرباح كما أن تحقيق معدلات عالية من الأرباح وبصورة مستمرة يؤدي إلى ضمان بقاء المؤسسة ضمن قطاع نشاطها وتوسيع مجال تواجدها في الأسواق الدولية

- ارتفاع المبيعات المحلية وتوسيع نطاق تواجد هذه المؤسسات على مستوى الأسواق العالمية نظرا لزيادة حجم الإنتاج وارتفاع جودة المنتجات نتيجة لاستعمال أحدث التكنولوجيا وبالتالي زيادة درجة رضا المستهلكين عن المنتجات التي تتميز بجودتها العالية وأسعارها المنخفضة

- تحسين الإنتاجية من خلال ارتفاع حجم الإنتاج الكلي وانخفاض حجم عوامل الإنتاج المستعملة نتيجة للتقدم التكنولوجي

- الحصول على مصادر جديدة للتمويل مما يساعدها على متابعة نشاطاتها بصفة مستمرة وتوسيع مجالات نشاطاتها نظرا لتوفرها على الأموال اللازمة لذلك.

لذا فتعتبر الشراكة مع المؤسسات الأجنبية وسيلة فعالة من شأنها المساهمة في تعزيز قدرات المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة من خلال ما تملكه المؤسسات الأجنبية من مزايا إضافية لا تتوفر عليها المؤسسات الجزائرية، وبتظافر الجهود والإمكانيات والمؤهلات بين المؤسسات

[1] عبد الكريم سهام _الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة- جامعة البليدة

الجزائرية والأجنبية يكون الأداء المحقق أكثر تميزا ويستفيد كل طرف من أثر تآزر الموارد والإمكانيات.

المطلب الثاني: الشراكة للشركات التجارية

تبادل الخبرات والتكنولوجيا بين تلك الموجودة في دول المركز (الشركات الأم) وتلك الناشئة في مختلف الفروع في الدول الأجنبية اكتساب المزيد من الخبرة بظروف الأسواق المحلية والأجنبية من خلال الصادرات والاستثمار المباشر[1]

زيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات ورؤوس الأموال المحلية عند توظيفها مع المشروع الأجنبي، وتشجيع الأفراد والمستثمرين المحليين على عدم تهريب أموالهم للخارج باعتبار أن المشروع المشترك يعمل على تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني، عكس الاستثمار الأجنبي المملوك بصفة كاملة للطرف الأجنبي الذي يخدم مصالح دول المركز أساسا.

تساعد الشراكة على تخفيف العبء على ميزان المدفوعات حيث سيتم التقليل من التحويلات الرأسمالية إلى الخارج في شكل أرباح إلا بقدر نصيب الشريك الأجنبي فقط، كون أن المشروع المشترك قائم في جزء كبير من رأسماله على المدخرات الوطنية، كما تساعد أيضا على رفع الطاقات التصديرية للبلد والتقليل من الواردات وتوفير مناصب الشغل.

تشجيع المساهمة المحلية إلى جانب الشريك الأجنبي، وهذا في الواقع يمثل ضمانا لهذا الأخير وتقليلا للمخاطر.

سهولة اكتساب الأسواق المحلية والحصول على المواد الأولية وبراءات الاختراع والابتكارات واليد العاملة الرخيصة.

الحصول على امتيازات وإجراءات تفضيلية في هذه الدول لا يمكن أن تحصل عليها في بلدانها الأصلية.

الإنتاج بتكاليف منخفضة.

التحويل التكنولوجي وتحويل مناهج التسيير وإمكانية الحصول على التمويل.[2]

المبحث ا لثاني: أشكال ا لشراكة حسب قطاعات نشاطها

لقد تعدد تصنيفات الباحثين للشراكة الأجنبية، وهذا حسب نوع الاتفاق المبرم بين الشريكين في العقد، وهنا سنحاول التطرق إلى أهم صيغ الشراكة حسب قطاعات النشاط التي تنشط في مجالها، وذلك كما يلي:[3]

---

[1] مرجع سابق ص19.

[2] محاضرات الملتقى الوطني الأول حول اقتصاد الجزائر في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة 2002، ص05

[3] بن حبيب عبد الرزاق، حوالف رحيمة، الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، ،، ص22

المطلب الأول: الشراكة في مجال الصناعية والتجارية

-1 ا لشراكة الصناعية

تتعلق الشراكة الصناعية بالمجال الصناعي، وهي تخص كافة أنواع التعاون بين مؤسستين أو أكثر سواء من نفس الجنسية أو مختلفة، حيث كل مؤسسة تشارك بنصيبها في إنتاج سلعة ما بجزء من رأس المال والعمل والكفاءة، وهذا نظرا لضخامة التكاليف المخصصة له .

كما أن الشراكة في هذا المجال تمكن من زيادة قدر المنظمة على تطوير واستغلال تكنولوجيا جديدة، والتي من الممكن أن تؤثر في التوجه المستقبلي للصناعة، وبذلك تقوم المؤسسة بالشراكة الصناعية من أجل تطوير تكنولوجيا جذرية حديثة أو معايير صناعية لجيل قادم من التكنولوجيا، على سبيل المثال: عملت شركةZenith في مشروع مع شركةAT&T (American Telephone & Telegraph) لتصميم وإنتاج الجيل القادم من التلفاز الرقمي عام 1980 (Digital-Based HDTV).[1]

وبهذا الخصوص تم إعطاء تعريف للشراكة الصناعية على أنها تقوم بتطور العلاقات المناولة الصناعية أو التعاقد الصناعي بحيث يتم من خلالها قيام شراكة بين طرفين وأكثر للتعاون على خدمة تصنيع والمصالح المشتركة المتبادلة.

2-الشراكة التجارية

من بين ما تصبوا إليه المؤسسات الاقتصادية في مرحلة نموها هو تمكنها من الحصول على المزيد من الحصص السوقية في أسواق جديدة، مما يتيح لها آفاقا توسعيه وتعتبر الشراكة التجارية الوسيلة الفعالة للحصول على حصص معتبرة في الأسواق ألدولية إذ يقوم الشريك المضيف من خلالها إما بشراء أو بيع وتسويق منتجات الشريك الأجنبي.

إذ تكتسي الشراكة التجارية أهمية كبيرة في تعزيز وتقوية مكانة المؤسسة الاقتصادية في الأسواق التجارية الدولية والمحلية وهذا من خلال استغلال العلامات التجارية أو ضمان التسويق الأمثل للمنتج، بالإضافة إلى ذلك فان الشراكة التجارية تمكن الطرفين من تحقيق بعض الايجابيات كأن يتم تقليص تكاليف المعاملات التجارية من خلال وضع شبكة التوزيع المتخصصة وبصفة خاصة المتعلقة بعمليات التصدير هذا بالنسبة للطرف المحلي أما بالنسبة للطرف الأجنبي فإنها تسمح بتداول منتجاته والدخول إلى الأسواق المحلية.

المطلب ا لثاني: الشراكة في مجال التقنية أو التكنولوجية

إن أساس هذه الشراكة هو اكتساب الخبرة التكنولوجية مقابل الدخول إلى الأسواق، وكمثال على ذلك الشراكة بين الشركتين :

(AT & T) الأمريكية والإيطالية (Olivetti) حيث كانت الشركة الأمريكية

في أمس الحاجة للدخول للأسواق الأوروبية لتحقيق وفرات الحجم لعملياتها الإنتاجية في أمريكا، لكنها لم تكن بحوزتها الخبرة الكافية واللازمة لذلك السوق ألأوروبية وفي المقابل إن شركة (Olivetti) كانت ترغب بشدة في إضافة الحاسبات الآلية الضخمة العالية التقنية لخطوط منتجاتها التي تقوم بتوزيعها في السوق الأوروبية، فقامت بتوزيعها بالاعتماد على نظام التوزيع المكثف الخاص بها وفي المقابل نجحت شركة (Olivetti) في استخدام مؤسسة (AT & T) في توزيع بعض منتجاتها في الولايات ألمتحدة وبالتالي استفادت المؤسستين من الميزة التنافسية التي يتمتع بها كل طرف. [2]

المطلب الثالث: الشراكة في مجال المالية والشراكة الخدماتية

[1] ناصر بوعزيز، الشراكة الأورومتوسطية و تأهيل المؤسسات الاقتصادية، ، ص51

[2] بن حبيب عبد الرزاق، حوالف رحيمة، الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، ،، ص 22

1- الشراكة المالية

يظهر هذا الشكل من خلال مساهمة مؤسسة معينة في رأسمال مؤسسة أخرى أو أكثر وتتخذ هذه الشراكة طابعا ماليا في مجال الاستثمار وهذا النوع يختلف عن باقي الأشكال الأخرى من خلال وزن كل شريك، مدة أو عمر الشراكة وتطور مصالح الشركاء. وهي تتجسد من خلال عدة صيغ:

الشراكة المتساوية أو غير المتساوية في هذا النوع من الشراكة يمكن للمؤسسة وللدول أن تشترك مع خواص محليين أو أجانب حيث تكون نسبة المشاركة في رأس المال المستثمر غير متساوية ومن أهم الدوافع لإنشاء هذه الشراكات:

التهرب من القيود والعوائق الجمركية.

اقتسام الأعباء والأخطار.

التعرف على الشبكات التجارية العالمية.

إمكانيات دخول أسواق جديدة التي يصعب دخولها بصفة انفرادية.

ألاندماج ويكون بين مؤسستين أو أكثر وهي طريقة استحدثت للانتشار خاصة عندما تكون الوضعية التنافسية للمؤسسات صعبة أو حرجة ومن أهداف هذا النوع ما يلي:

السعي إلى تحقيق اقتصاديات الحجم

السعي لتوفير مبالغ مالية كافية لعملية البحث والتطوير.[1]

2- الشراكة الخدماتية

و تتمثل في جميع عقود الشراك ة المبرمة في إطار تنمية القطاع الخدماتي سواء: بإدارة النقل، أو الاتصالات أو تسيير الفنادق والمطاعم أو المنتجعات السياحية، وغيرها من الخدمات... فقد تلجأ العديد من البلدان من أجل الاستفادة من خبرات الشركات الأجنبية المتعاملة في هذا القطاع إلى إبرام اتفاقات الشراكة تخص إدارة وتسيير مرافقها أو إقامة مشاريع مشتركة تسير من طرف الشريك الأجنبي وعلى الشريك المحلي الاستفادة من مهارات الغير.[1]

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على الشراكة الدولية

بتنا نعيش في عالم لا يمكن لدولة ما أن تنعزل عن باقي الدول، ولا يمكنها أن تفصل بين الحياة الداخلية أو السوق المحلية وبين القوى الخارجية والسوق الدولية، فنحن الآن في مرحلة التحول اتجاه تكامل الاقتصاديات وسيادة آليات السوق وبروز التحالفات والتكتلات ألاقتصادية بما يتضمنه ذلك من حرية انتقال البضائع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود المختلفة، دون عوائق أو قيود أو إجراءات تنظيمية، والجزائر كغيرها من الدول أضحت تسعى جاهدة للاندماج في الاقتصاد العالمي، وانتهاج سياسة اقتصاد السوق، وقصد تفعيل هذا المسعى قامت باتخاذ مجموعة من التدابير من أجل تمكين اقتصادها من مواجهة تحديات المنافسة العالمية، حيث سعت جاهدة إلى التفاوض للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ثم دخلت في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتسعى الجزائر من خلال ذلك إلى اللحاق بالركب الاقتصادي ومواجهة التحديات التي أفرزتها المتغيرات الحالية التي اتسم بها عصر العولمة .

المطلب الأول: العولمة الاقتصادية

إن إعطاء تعريف دقيق للعولمة قد يعتبر نوعا ما صعب التحديد نظرا لتعدد الوجهات والآراء حول مفهومها، حيث هناك من يعتبرها ظاهرة إيجابية، على عكس البعض الآخر والذي ينظر إليها على أنها ظاهرة سلبية وأنها أحد الأشكال الجديدة للهيمنة الرأسمالية، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك، أين

[1] ناصر بوعزيز، الشراكة الأورومتوسطية و تأهيل المؤسسات الاقتصادية، ، ص51_مرجع سابق

اعتبروها أحد صور الاستعمار الجديد. وهكذا فالاختلاف قائم في وجهات النظر للعولمة بين الاشتراكية والرأسمالية، بين الأنظمة الوطنية والتابعة، وبين وجهة نظر إسلامية وغير إسلامية، وبالرغم من كل ذلك فإن هناك مجموعة من التعاريف أعطيت للعولمة نحاول سردها فيما يلي:

تعريف العولمة

- "R. Robertson" العولمة انضغاط الزمان والمكان على مستوى العالم، وتكثيف الوعي بالعالم ككل مترابط، أي بمعنى تراجع أثر الفواصل المكانية والزمانية (المسافات وفروق التوقيت) في المعاملات الدولية

ويعرّفها معهد الدفاع الأمريكي للتكنولوجيا التدفق السريع والمستمر عبر الحدود للسلع، الخدمات، رأس المال، الأفكار، المعلومات، الثقافات والأمم". ووفق اً للمعهد، فإنه من خلال العولمة، يحدث تكامل غير مسبوق بين الاقتصاديات، ويتم إجراء إصلاح للمعلومات، وأصبحت الأسواق والشركات والمؤسسات من خلالها أكثر عالمية .

ويعرفها " بول سويزي " صيرورة رأسمالية تاريخية يتحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع والتسويق والتجارة، إلى دائرة عولمة الإنتاج الرأسمالي مع عولمة رأس المال الإنتاجي وقوى وعلاقات الإنتاج الرأسمالية، مما يؤدي لإخضاع العالم كله إلى النظام الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأسمالية العالمية والمركزية وسيادة نظام التبادل الشامل والمتميز، لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة [1]

مظاهر العولمة:

تجسدت في عدة مظاهر وبرزت بظواهر متعددة استجدت على الساحة العالمية، أو ربما كانت موجودة من قبل، ولكن زادت من درجة ظهورها، وهذه الظواهر قد تكون اقتصادية سياسية أو ثقافية أو اتصالية أو غيرها، ولاشك أنّ أبرز هذه الظواهر الاقتصادية تتمثل في:

- الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التكنولوجية.[2]

- تحول الاقتصاد من الحالة العينية (الأنشطة التقليدية كتبادل السلع عينياً بالبيع والشراء) إلى الاقتصاد الرمزي الذي يستخدم الرموز والنبضات الإلكترونية من خلال الحواسب الإلكترونية والأجهزة الاتصالية، وما ينتج عن ذلك من زيادة حجم التجارة الإلكترونية والتبادل الإلكتروني للبيانات في قطاع التجارة والنقل والمال والائتمان وغيرها.

-بروز ظاهرة القرية العالمية، وتقليص المسافات نتيجة لتطور وسائل النقل والمواصلات.

-تطور وسائل الإعلام وتعاظم دور المعلوماتية وتدويل بعض المشكلات الاقتصادية كالفقر والتنمية المستدامة، وحماية البيئة والتوجه العالمي لتنسيق عمليات معالجة هذه المشاكل.

-تجسيد الخدمات في شكل سلع مما يزيد من قابليتها للتداول على المستوى العالمي مثل تعبئة برامج الكمبيوتر في أسطوانات مرنة سهلة التبادل.[3]

---

[1] بن سعيد محمد، لحمر عباس، **تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتنمية الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة . بسكرة، نوفمبر. 2005 ص283.282

1-عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية منظماتها – شركاتها** - تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2006 ص 31

[3] بن سعيد محمد، لحمر عباس، تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة . بسكرة، نوفمبر . 2005 ص ص283.282

-امكانية تبادل الخدمات عن طريق الاتصال عبر شبكة الانترنت مثل التعليم عن بعد وعقد المؤتمرات العلمية والندوات وكذا إمكانية الاتصال بالأسواق المالية والحصول منها على المعلومات الضرورية وإتمام الصفقات.

-من أهم سمات العولمة هو ظهور نفوذ الشركات المتعددة الجنسية كقوة عالمية فائقة النفوذ والقوة تسعى من أجل الهيمنة وتعاظم دور هذه الشركات واتساع أسواقها وهذا ما ساهم في توحيد أنماط الإنتاج والاستهلاك حيث تؤثر هذه الشركات بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال نشاطاتها المتمثلة أساسا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن هذه الشركات ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة تلعب دور العائد في الثورة التكنولوجية التي نقلت الفن الإنتاجي إلى أن يصبح فنا إنتاجيا كثيف المعرفة وبالتالي فهي تعمق الاتجاه نحو العولمة . [1]

المطلب الثاني: أنواع الشراكة في ظل العولمة

بخصوص أهمية الدور الداعم للدولة في خلق الفرص والمزايا التنافسية للشركات الوطنية على المستوى الدولي، فقد تباينت وتعددت الآراء حول بدائل السياسات التي تساهم في تحقيق ذلك، فتأتي اتفاقيات الشراكة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية كخيار لدفع التنمية الصناعية أو الاقتصادية من خلال إعطاء أولويات أو معاملة ذات طبيعة خاصة، في عدة مجالات تجارية وصناعية على الصعيدين الدولي والمحلي بما قد يفتح العديد من فرص الاستثمار والتوسع في ممارسة النشاط أمام منظمات الأعمال في الدول الموقعة على تحقيق الاتفاقية، لكن يجدر بالذكر أن مثل هذه الاتفاقيات قد تخلق نوعا أو درجة من التكامل إلا التكامل الصناعي حيث لا يمثل هذا النوع من التكامل بالضرورة الركيزة الأساسية لمثل هذه الاتفاقيات، كما أنه من الضروري وجود عدة ضمانات هي بمثابة أبجديات لتحقيق معادلة جيدة للشراكة بين الأطراف المعنية تمكن من تحقيق النجاح وتضمن الاستمرارية على أساس قاعدة المصلحة المشتركة[2] أثرت التطورات الاقتصادية العالمية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوسائل شتى، فمن جهة قدمت لبعض المؤسسات فرصا للتوسع والنمو، ومن جهة أخرى، سوف تعاني المؤسسات التي ستتخلف قدرتها التنافسية عن الركب من التعرض لمنافسة ضاربة في كل أنحاء العالم، وللعولمة أيضا تأثير تمييزي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة وتلك الموجودة في الدول النامية، وبشكل عام تواجه معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء كانت في الدول المتقدمة أو النامية، قدرا متزايدا من المنافسة والضغوط الحادة، ذلك أن قوى التدويل والعولمة تضغط على المؤسسات بمختلف أحجامها، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كي تحسن من وضعها التنافسي.[3]

لذلك تتزايد أهمية سعي هذه المؤسسات لمواجهة هذه الضغوط من خلال حماية هوامش الربح، وخفض النفقات، وتبني أكفأ التكنولوجيات، ولا تؤثر هذه الضغوط التنافسية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فردي، بل تؤثر أيضا على تجمعات وشبكات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة، على سبيل المثال، في المناطق الايطالية الشمالية حيث ظل شكل الشراكة بين المؤسسات مقتصرا على البعد المحلي، والآن توجد أدلة متزايدة على وجود ضغط لزيادة القدرة التنافسية من خلال إقامة شراكات عبر الحدود للاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج خارج إيطاليا

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية منظماتها – شركاتها** - تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، . 2006ص31 _مرجع

1- النجار فريد1999 الطبعة الأولى ص30.

جمال عمورة الأورو [3] متوسطية العربية الشراكة لإتفاقيات تقييمية ، تحليلية ص32 .

خلاصة الفصل

الشراكة الأجنبية أصبحت إحدى أهم الركائز التنموية لاقتصاد أي دولة ما، فقد بات من المستحيل أن تعيش أي دولة بمعزل عن عالمها الخارجي، خصوصا في ظل خريطة الاقتصاد العالمي الجديدة وبروز العولمة ومنظمة التجارة الدولية التي تندد بفتح الحدود الجمركية والانفتاح على الأسواق الدولية، هذا ما يشجع الإقليمية والتكتلات الاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للشراكة الأوروجزائرية والتي برزت في إطار الشراكة الأورومتوسطية، فأسلوب الشراكة يعد أحد الأساليب القادرة على الرفع من تنافسية المؤسسات الجزائرية خاصة وأنه يمكنها من تطوير المعرفة العلمية واكتساب التكنولوجيا الحديثة، وغزو هذه المؤسسات

للأسواق الدولية الأمر الذي يعود بالإيجاب على خزينة الدولة الجزائرية إذا ما أحسن استغلاله

الفصل الثاني: : تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة

المبحث الأول: دوافع ومبررات الشراكة الدولية
المبحث الثاني: تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأجنبية
المبحث الثالث: آثار الشراكة الأجنبية في الجزائر

مقدمة الفصل:

إن سعي الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال توقيعها على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وسعيها لتحرير تجارتها الخارجية سيعرض المؤسسات الجزائرية الاقتصادية إلى منافسة شديدة من طرف الشركات الأجنبية وخاصة الأوروبية منها، لذا يجب عليها وحتى تستطيع مواجهة المنافسة العالمية المتزايدة أن تقوم بتحسين أنظمتها التسييرية وتأهيل مواردها، كما تسعى إلى تحسين محيطها الاقتصادي ويتم ذلك من خلال تأهيلها بهدف تحسين تنافسيتها لمواجهة المنافسة الدولية، وفي هذا الإطار تمثل الشراكة الأجنبية فرصة هامة لترقية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نظرا للامتيازات العديدة التي تقدمها خاصة في مجال نقل المهارات والتجارب التسييرية، وتخفيض التكاليف واقتسام المخاطر بين الشركاء، كما أنها تمثل حلاً ملائما لمختلف المشاكل وذلك من حيث الحصول على مصادر التمويل والتكنولوجيا كما تعتبر عاملا مهما للدخول إلى الأسواق الدولية

المبحث الأول: دوافع ومبررات الشراكة الدولية

المطلب الأول: عالمية الأسواق

شهدت تكاليف النقل انخفاضا وتقلصا نتيجة وسائل الإعلام الآلي وأجهزة المواصلات خاصة مع ظهور شبكة الانترنت والذي يعد قفزة في عالم الاتصال ووسيلة لتسهيل مهام المبادلات التجارية والتقنية بين الدول في اطار التعامل الدولي علاوة على الدور الذي تلعبه في إحاطة المؤسسة الاقتصادية بكل المستجدات التي قد تؤثر فيها أو تتأثر بها.

إن نظام دولية الأسواق في ظل هذا التطور اللامحدود للتكنولوجيا يفرض على المؤسسة الاهتمام الدائم بهذا التطور ومسايرته من جهة ومن جهة ثانية انفتاحا كبيرا على جميع الأسواق بغرض تسويق منتجاتها وترويجها وتطور كفاءتها بكل ما أوتيت من إمكانيات[1]

إن المشكلة الدولية المعاصرة تؤثر بدون أدنى شك على الأولويات الإستراتيجية المختلفة للمؤسسات الاقتصادية، لذلك فمن الواجب إيجاد وسيلة فعالة للمراقبة الدقيقة للتكاليف الخاصة بالإنتاج، وهذا ما يخلق محيطا مشجعا ودافعا على المدى الطويل، لذلك فإن الشراكة تعد وسيلة للرد على هذه المتطلبات المتطورة لهذا المحيط المعقد والتنافسي، وهذا كله يرجع للمؤسسة الاقتصادية بالنفع ضمانا لنجاحها، وفي هذا الإطار ولكي يتم إنعاش المؤسسة الاقتصادية فإنه يلزم تحقيق وتنظيم سير استراتيجي وضروري للوصول إلى الأهداف المسطرة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

معرفة السوق أو إدماج نشاطات حديثة في السوق ووضع الكفاءات والمصادر الضرورية المؤهلة للاستغلال الأمثل

الحصول على التكنولوجيا الحديثة وممارسة النشاطات التجارية بكل فعالية

العمل على ضمان وجود شبكة توزيع منظمة ومستقرة بغرض استغلال جميع المنتوجات على المستوى العالمي

وضع برامج إستراتيجية دائمة لتقليص التكاليف الافتتاحية والحصول على مكانة إستراتيجية تنافسية تطوير الإمكانيات الإعلامية

المطلب الثاني: تطور البيئة التكنولوجية

إن التطور التكنولوجي عامل أساسي في تطور المؤسسة الاقتصادية وعلى رواج منتجاتها وتفتحها على الأسواق العالمية، ونظرا لكون التطور التكنولوجي عامل مستمر يوما بعد يوم، فمن الصعب على المؤسسة الاقتصادية أن تواكبه دائما نظرا لتكاليفه التي تشكل عائقا أما المؤسسة مما يستدعي اللجوء إلى سياسة الشراكة الإستراتيجية لتقليص تكاليف الأبحاث التكنولوجية[2]

تشهد أنماط التغيير تطورا كبيرا نتيجة التغيرات المستجدة على المستويين الدولي والمحلي، ونظرا لكون الوقت عاملا أساسيا في سير المؤسسة وفي ديناميكيتها على المستويين فإن هذا الأمر يستعدي أن تعمل المؤسسة ما في وسعها لتدارك النقص أو العجز الذي تعاني منه، فالتغيرات المتواترة للمحيط الدولي على كافة المستويات تستدعي اهتماما بالغا من المؤسسة وحافزا للدخول في مجال الشراكة والتعاون مع المؤسسات الأخرى لتفادي كل ما في شانه أن يؤثر سلبا على مستقبل المؤسسة.

---

[1] قادري محمد الطاهر، هزرشي طارق، **الشراكة كأداة لرفع القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية**، دراسة مجمع صيدال، الملتقى الدولي الرابع

[2] -ناصر بوعزيز، **الشراكة الأورومتوسطية و تأهيل المؤسسات الاقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، 2010، ص 46

المطلب الثالث: المنافسة المحتدمة بين المؤسسات الاقتصادية

إن نظام السوق يدفع المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام كل طاقاتها في مواجهة المنافسة محليا ودوليا للشركة باعتبارها وسيلة للتعاون والاتحاد بين المؤسسات لإمكانياتها الاقتصادية التي بإمكانها مواجهة ظاهرة المنافسة باستغلال المؤسسة والتي تشكل ثقلا لا بأس به ومن أهم هذه الإمكانيات نجد التقدم وابتكارات التكنولوجيات، اقتحام السوق والسيطرة أو التحكم بواسطة التكاليف

المبحث الثاني: تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأجنبية

المطلب الأول: انتقال بالتكنولوجيا

إن الشراكة تسعى إلى إقامة تعاون بين الدول وتمكن كل دولة من الحصول على الخبرة ومنه تصبح لها إمكانية ومكانة وسط منافسيها بواسطة عوامل التجديد المستمر لذا فإن تطورها يعتمد على مدة ملائمة إستراتجيتها مع التغيرات والتحولات المستجدة في المحيط الاقتصادي العالمي الذي يعتمد على التطورات التكنولوجية والتقنية الجديدة وعلى الاستغلال الأمثل.

المطلب ا لثاني: التعاون في إ طار البحث والتطوير

إن التعاون فيما بين الدول يؤدي إلى مواكبة التطور في أقل فترة ممكنة وبالتالي الانضمام إلى التحولات التي تحدث في المحيط من خلال تقوية هذا التعاون.

السرعة والفاعلية لكسب حصة في السوق وهذا بواسطة مايلي:

إنشاء روابط عملية لضمان تحسين المنتوج والدخول إلى الأسواق الخارجية

إنشاء شبكات إعادة البيع بقيمة إضافية للمؤسسات التي تقوم إما ببيع المنتوج كما هو أو إجراء بعض التعديلات عليه والتي تزيد من قيمته حسب متطلبات السوق.

تطوير الاستثمارات خاصة مع الشركاء المحليين.

استغلال الفرص الجديدة في السوق.

تحاول الدول جمع المعلومات الخاصة بالفرص التجارية والتكنولوجية التي تساعد في تحقيق أهدافها وتطوير منتجاتها وضمان استقرارها في السوق.[1]

تحديد تكلفة الأزمة.

إن مستقبل المؤسسات وأفاق تطورها مهدد من حين لآخر، فالتطور الدولي وظاهرة العولمة يؤثران في إستراتيجية المؤسسة الاقتصادية، علاوة على ضغوط المنافسة

وبالتالي فهي تحت ضغط كبير لا يمكنها من تحقيق أهدافها إلا باللجوء إلى نظام الشركة وحتى لو كان مرحليا لضمان استمرارها والحفاظ على مكانتها وسط كل منافسيها.

ضمان السيطرة بواسطة التقليص في التكاليف.

بما أن العامل الأساسي في تحديد عمليات البيع والشراء هو الأسعار فإن السيطرة بواسطة عامل التكاليف يعد سلاحا هاما بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية لذلك فإن الحصول على التكاليف ضعيفة يسمح للمؤسسة بالمنافسة وبالتالي السيطرة على السوق.

---

[1] بيلحي امال , كربوعة العالية **الشراكة الأور متوسطية ودورها في تنمية الاستقرار الجزائري** مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس تخصص مالية بجامعة الجلفة لموسم 2008 - 2009 ص 4 –5

الانسحاب بانتظام.

إن الشراكة نظام قائم بذاته يفرض احترام متبادلا بين الشركاء لذلك فإن الخروج من الشراكة لا يتم بصفة عشوائية وإنما يتم بصفة قانونية وهذا يتم عن طريق تصفية نشاطاتها في المجال المتخصص بها.

تسوية كل الأمور المالية والثقافية المدرجة في الشراكة.

الاندماج الجزئي وهذا بالانسحاب التنظيمي.

المصداقية والديمومة.[1]

تستطيع المؤسسة التدعيم والحفاظ على مكانتها ومصداقيتها بالاشتراك مع المؤسسات الكبيرة لتدعيم قدرتها المالية وعليه فإن الهدف من الشراكة والذي تطمح لتحقيقها الشركات المحلية هو البقاء والنمو وتوزيع حصتها في السوق.

بالإضافة إلى أهداف المذكورة نذكر أهداف أخرى وهي:

استثمار الأموال المجمدة وضمان موارد جديدة.

التقليل من حدة المنافسة بين الدول العملاقة فيما بينها.

فتح أسواق جديدة لتصريف الفائض من المنتجات.

ربط علاقات سياسية واقتصادية.

تحقيق الربح وبذلك تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الأطراف المشاركة.

الربط بين الشركات من أجل تحسين تبادل المعلومات.

تنمية التجارة الدولية.

المبحث الثالث آثار الشراكة الأجنبية في الجزائر:

لقد مرت الجزائر بظروف جعلتها تغير من إستراتيجيتها الصناعية وعمدت لفتح أسواقها امام الاستثمار الأجنبي لاسيما عقود الشراكة مع الاتحاد الأوربي ولأن إختيار الشراكة كبديل لحل الأزمة رهان مستقبلي وتبقى درجة نجاحه متعلقة بظروف عديدة، وارتأينا في هذا البحث تبيان أهم الآثار المحتملة السلبية والايجابية.

المطلب الأول: الأثار السلبيات المترتبة للشراكة الأجنبية

الإغراق: ستجد المؤسسة الاقتصادية نفسها أمام تحديات كبرى فالفرق كبير بين منتوج وطني ومنتوج شريك أوربي خاصة من حيث المواصفات التقنية والتجارية بل ستجعل المنافسة مستحيلة فالشركات الأوربية تملك تكنولوجيا تفتقد لها المؤسسة الجزائرية وسيكون دخول السوق الأوربي مغامرة لأن هناك مؤسسات وطنية فاشلة بكل المقاييس

الأمر الذي يجعل السوق الجزائرية سوق استهلاكية أكثر منها إنتاجية كما أن المستهلك الجزائري سيتجه نحو السلع الأجنبية مما يؤدي إلى خفض المنتوج المحلي، خاصة في ظل الرسوم الجمركية المتبعة .

غلق بعض المؤسسات العمومية: في حالة خلاف بين شراكات (الجزائر والإتحاد الأوربي) فسيفسر حسب وجهة نظر الطرف الأقوى أي لصالح الإتحاد الأوربي، ومن بين الإجراءات المتخذة في هذه الحالة غلق المؤسسات وتسريح العمال، كما ان الخزينة العمومية التي لا تستطيع

[1] بيلحي امال , كربوعة العالية **الشراكة الأور متوسطية ودورها في تنمية الاستقرار الجزائري** مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس تخصص مالية بجامعة الجلفة لموسم 2008 - 2009 ص 4 –5 مرجع سابق

تحصيل الضرائب على الأرباح لأن رأس مال الشراكات التي ستقام بالجزائر سيبقى أوربيا بنسبة 95 بالمائة وذلك لضعف رأس مال الشراكات الجزائرية

اقصاء المتعاملين اقتصاديا: إن الانفتاح الإقتصادي الذي عرفته الجزائر من خلال الشراكة أدى إلى ظهور منافسة غير قانونية (غياب آليات تحمي المنتوج أمام الكم الهائل للسلع الأجنبية) كما أن المستثمرين الأجانب قامو بإنشاء شراكات في قطاعات كالمياه في الوقت الذي قررت فيه الدولة خوصصة المؤسسات العمومية النشطة في القطاع وهو خطأ كبير يبين إقصاء المتعاملين الاقتصاديين في المؤسسة الجزائرية رغم قدراتهم على إعادة تأهيل هذه المؤسسات بالإعتماد على الإطارات الجزائرية

جلب الإطارات والعمال الأجانب على حساب اليد العاملة:ستعاني المؤسسة الجزائرية من العمالة إذا تم جلب الإطارات والعمال الأوربيين إلى الجزائر خلال إنجاز مشاريع الشراكة كما فعلت الشركة الصينية في مشروع البناء الأمر الذي سيدفع بتحويل عمال الوظيفة العمومية لعمال متعاقدين أو مؤقتين وسيرهق بدوره ميزانية النقابة العمالية التي قامت بتسريح 600 ألف عامل ضمن 1.3 مليون عامل

خوصصة المؤسسات الصناعية

مؤسسة تتجه إلى الخوصصة الأمر الذي سيؤدي إلى مشاكل أخرى.

المطلب الثاني: الأثار الايجابيات المترتبة للشراكة الأجنبية

إمكانية زيادة المنافسة بن المتعاملين الاقتصاديين المحليين نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الوسيطة وقطع الغيار المستوردة وهو ما سوف يعمل على تحسين نتائج المؤسسات المحلية ويجعلها في وضع أفضل اتجاه الالتزامات الضريبية .

إن القطاعات الاقتصادية كثيرة في الجزائر لها مزايا نسبية مقارنة بالدول الأوربية مثل قطاع الصناعات الغذائية. والنسيجية والجلدية وتتطلب قدرا متواضعا من التأهيل الاقتصادي لاقتحامها للأسواق الدولية ومنها الأوربية ومثل هذه العوامل تعمل على إعادة تخصيص المواد نحو القطاعات التصديرية وتكون الجزائر مدعومة في ذلك ببعض العناصر مثل انخفاض تكلفة اليد العاملة والموارد الأولية.

خلاصة الفصل

تطور القطاع الخاص الوطني نتيجة برامج المساعدة الفنية المقدمة وهذا بشرط إصلاح المنظومة المصرفية ويمكن في هذا الشأن الاستفادة من التجربة الأوربية وإقامة الشراكات

والتحالفات وغيرها بين البنوك الجزائرية ومثيلاتها في دول الاتحاد الأوربي. يمكننا تلخيص أهداف برنامج تأهيل في ثلاثة أهداف أساسية هي كما يلي: [1]

أهداف البرنامج:

- تحسين تنافسية المؤسسات من خلال إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسييرها.
- التنسيق والمرافقة من طرف الجهات المعنية: وزارة الصناعة والمؤسسات ووزارة البريد. وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- تأسيس نظام للجودة على مستوى المؤسسات.

الهدف الرئيسي للبرنامج:

يهدف البرنامج إلى تطوير وعصرنة قطاع المؤسسات، وتحسين تنافسيتها قصد السماح لها بالتموقع بالسوق الداخلية والدولية أيضا، وبالتالي الاستفادة من العروض الممنوحة عبر الاتفاقيات الدولية وانفتاح السوق العالمية

[1] -بن لخضر يمينة , ظاهيري آسيا – **الشراكة الأجنبية في الجزائر كمؤشر للاندماج في الاقتصاد العالمي** – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية – تخصص مالية – بالجلفة 2008-2009 ص33

الفصل الثالث: الشراكة الأجنبية في مجمع جيكا للإسمنت.

المبحث الاول: التعريف بمجمع جيكا للإسمنت

المبحث الثاني عموميات حول التأهيل بمجمع جيكا للاسنت

المبحث الثالث: تشخيص الشراكة الأجنبية في تأهيل المجمع

مقدمة الفصل:

في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة وتحول العالم إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، توسعت مجالات المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية وبات تأهيل المؤسسات الجزائرية شيئا حتميا كي تضمن استمرارية وفي سوق تحكمه قوانين المنافسة، وفي خضم تهديدات المنافسة الدولية التي تضغط على الاقتصاد الوطني، كما وقد أصبح تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ضرورة من أجل أحد الخيارات الإستراتيجية للاقتصاد الجزائري ومن اجل لتحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي نظرا لمجاراة النسق الذي تفرضه عولمة المبادلات الدولية وهذا بالتركيز على تأهيل المؤسسة ومحيطها، لأن عهد الحماية انتهى والسبيل الوحيد لضمان البقاء والنمو هو التسلح بمزايا تنافسية.

من أجل التوصل إلى نتائج إيجابية حول مدى فعالية الشراكة الأجنبية في تأهيل المجمع قمنا بالدراسة الميدانية في مجمع جيكا للتأكد من ذلك وقد تمحور الجانب التطبيقي لبحثنا على ثلاثة

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لشراكة الأجنبية في مجمع جيكا للإسمنت

مباحث، تناول المبحث الأول التعريف بشركة جيكا من حيث النشأة والتطور وفي المبحث الثاني تناولنا واقع الشراكة الأجنبية في المجمع وفي عموميات حول التأهيل بمجمع جيكا للإسمنت وفي الأخير قمنا بتشخيص الشراكة الأجنبية في تأهيل المجمع.

المبحث الأول: التعريف بمجمع جيكا للإسمنت

المطلب الأول: مدخل عام حول شركة جيكا للإسمنت

-مجمع جيكا: من بين الشركات الاقتصادية الناجحة في مجال إنتاج مواد البناء وبالخصوص مادة الاسمنت تعبر شركة جيكا عن نموذج نجاح جزائري على المستوى العالمي يستوجب الدراسة بما تحققه من إنجازات وإمكانيات تضعها في صدارة مجال نشاطها.

مجمع جيكا للإسمنت تطور مجمع الصناعي مر بعدة مراحل يبقى أهمها:

الفترة بين عامي 1962 و1967

فترة التأميم وإنشاء الشركة الوطنية لمواد البناء (Snmc) قبل إغلاقه في عام 1972 بغرض التجديد، أنتجت أعمال الإسمنت بالمفتاح 50.000 طن/ سنة، زهانة معسكر 200.000 طن/ سنة رأس حميدو: 400.000 طن. خلال هذه الفترة، عاشت الإدارة في أيدي المالك (لافارج) وحتى عام 1967 حيث تم إقرار واحد بالتأميم وإنشاء الشركة الوطنية لمواد البناء بالإضافة إلى الإسمنت رجعت أيضا المنتجات الحمراء والخرسانة بالإضافة إلى الخلائط والخراطيم[1].

الفترة ما بين عامي 1967 و1983

[1]/ https://www.gica.dz/historique

هذه الفترة عرفت إعادة هيكلة الشركة لمواد البناء (Snmc)

وقد خصصت الشركة برنامجا واسعا للاستثمار لتجديد الخطوط الموروثة من لافارج، ولتنفيذ 12 خطا جديدا للإنتاج بالجفاف، وقامت بتنفيذ أكثر حداثة من الخط المبلل. وقد تجاوزت الطاقة العالمية في ذلك الوقت 10.000.000 طن / سنة.

الفترة بين 1983 في 2005

وشهدت هذه الفترة إطلاق خطين جديدين آبن توتا (باتنة) وإيلما لابيود (تيبيسا)، حاملين الطاقة الإنتاجية البالغة 11.5 مليون طن سنويا.

1983:وقد أعيد تنظيم اللجنة الوطنية للإسكان والتعمير من قبل قطاعات الأعمال واندفع قطاع الأسمنت إلى أربع شركات بمعدل شركة حسب المنطقة/ الغرب الشلف الوسط الشرق.

1998:التحول القانوني لوحدات الإنتاج في شركة مساهمة، وفروع المجموعات الإقليمية (Erce، Ercc، Ecde and Erco).

2009:إنشاء المجموعة الصناعية للإسمنت الجزائر "Gica"، في شكل شركة مساهمة برأس مال25.358.000.000دينار، مع رسالة ادارة محافظة 23 شركة فرعية .[1]

[1] https://www.gica.dz/historique/

المطلب الثاني: واقع الشراكة داخل المجمع.

ـ مخطط توضيحي لشراكة داخل المجمع:

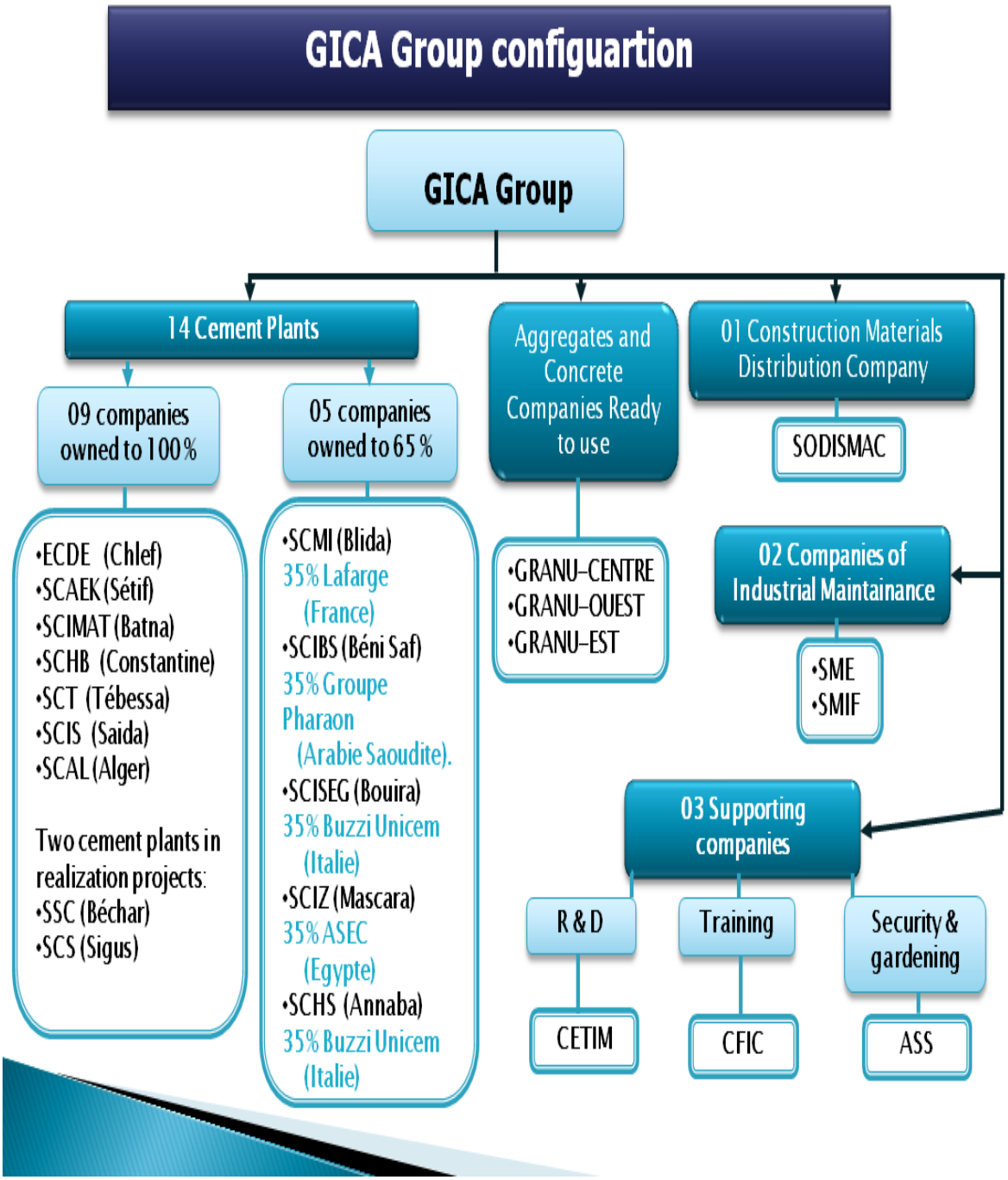

كما هو موضح في المخطط السابق هناك شراكة بنسبة 35بالمائة فيما يخص فرع SCMIمع شركة LAFARGEالفرنسية وفرع SCIBSمع شركة PHARMAالعربية السعودية وفرعي SCHS و SCISEGمع شركة BUZZI UNICEM الايطالية وفرع SCIZمع ASEC المصرية

هذا يعني ان المجمع يحافظ على نسبة 75بالمئة بغرض اتخاذ القرارات المصيرية للفروع كما ان الشراكة تقتصر على الفروع التي تقوم بعملية الإنتاج حيث لاقت هذه الأخيرة تطور ملحوظ في نوعية المنتوج

الشراكة الصناعية:

تتسم الشراكة القائمة في المجال بين المجمع والمؤسسات الاقتصادية الأجنبية بالتعاقد الأمر الذي يستوجب توفر العديد من العوامل الإستراتيجية المتمثلة في التجهيزات المتطورة التي تؤثر بدورها على تكاليف الإنتاج. إلى جانب الاستفادة الدائمة من عامل الوقت، وكل هذا يؤدي إلى تطوير تحسين المنتجات المصنعة إمكانية مواجهة المنتجات الجديدة. ونظرا لأهمية ضخامة التكاليف المخصصة للمشاريع الصناعية من جهة، وكذا المخصصات التي تتطلب استعمال استغلال تكنولوجيا عالية متطورة من جهة أخرى، تبرز ضرورة إقامة ما يعرف بالتعاون الفني الذي يعتبر الشريان الحيوي النابض لعملية الشراكة حيث يسعى المجمع من التقدم العلمي التكنولوجي في مجال إنتاج الاسمنت التـي واكتساب خبرات أجنبية ميدانية استغلالها للطاقات الثروات المتوفرة لديها.

المبحث الثاني: عموميات حول التأهيل بمجمع جيكا

تعتبر كلمة التأهيل مصطلحا جديدا في القاموس الاقتصادي مما جعله أكثر اهتماما وبحثا في مجال الاقتصاد نظرا لأهميته

المطلب الأول: تعريف عملية التأهيل

- تعريف التأهيل

ظهر مصطلح التأهيل أولا من خلال التجربة البرتغالية سنة 1988 في إطار إجراءات المرافقة لتكامل البرتغال مع أوروبا، وكان يسمى بالبرنامج الاستراتيجي لتنشيط وتحديث الاقتصاد البرتغالي ثم أصبح مصطلح التأهيل خاص بدول العالم الثالث خاصة الدول التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي، وقد غيرت وجهتها نحو اقتصاد السوق، فهي بحاجة إلى تطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الخبرة القليلة للرفع من أدائها التنافسي في الأسواق، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.

كما قد وردت عدة تعاريف خاصة بمفهوم التأهيل تختلف في صياغتها من مفكر إلى آخر ومن كاتب إلى آخر، ولكن تتفق جميعا على أن التأهيل يعنى تلك العملية التي تقترن دائما بتحسين تنافسية المؤسسات، فنجد من بين هاته التعاريف:

- عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI على أنه عملية مستمرة ترمي إلى تحضير وتكييف المؤسسة ومحيطها لمستوى متطلبات التبادل الحر من خلال ما يلي:

مساعدة المؤسسات في تجاوزها لبعض القيود التي تجوب بيئة الأعمال

مساعدة المؤسسات في أن تكون تنافسية على مستوى الأسعار، الجودة، الابتكار ولها القدرة على المواكبة والتحكم في تقنيات الأسواق

إدراج منهجية للنمو والتقدم بدعم وتقوية نقاط القوة وامتصاص نقاط ضعف المؤسسة

في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة وتحول العالم إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، توسعت مجالات المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية وبات تأهيل

المؤسسات الجزائرية شيئا حتميا كي تضمن استمراريتها وفي سوق تحكمه قوانين المنافسة، وفي خضم تهديدات المنافسة الدولية التي تضغط على الاقتصاد الوطني، كما وقد أصبح تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ضرورة من أجل أحد الخيارات الإستراتيجية للاقتصاد الجزائري ومن اجل تحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي نظرا لمجاراة النسق الذي تفرضه عولمة المبادلات الدولية وهذا بالتركيز على تأهيل المؤسسة ومحيطها، لأن عهد الحماية انتهى والسبيل الوحيد لضمان البقاء والنمو هو التسلح بمزايا تنافسية.[1]

ويمكن التعبير عن برنامج التأهيل من خلال الشكل التالي

الشكل رقم 01:مسار عمليات التأهيل في مؤسسة جيكا

1- أحمد غدير سليمة-دراسة الجزائر في الصغيرة و المتوسطة المؤسسات ص، تأهيل 133 .

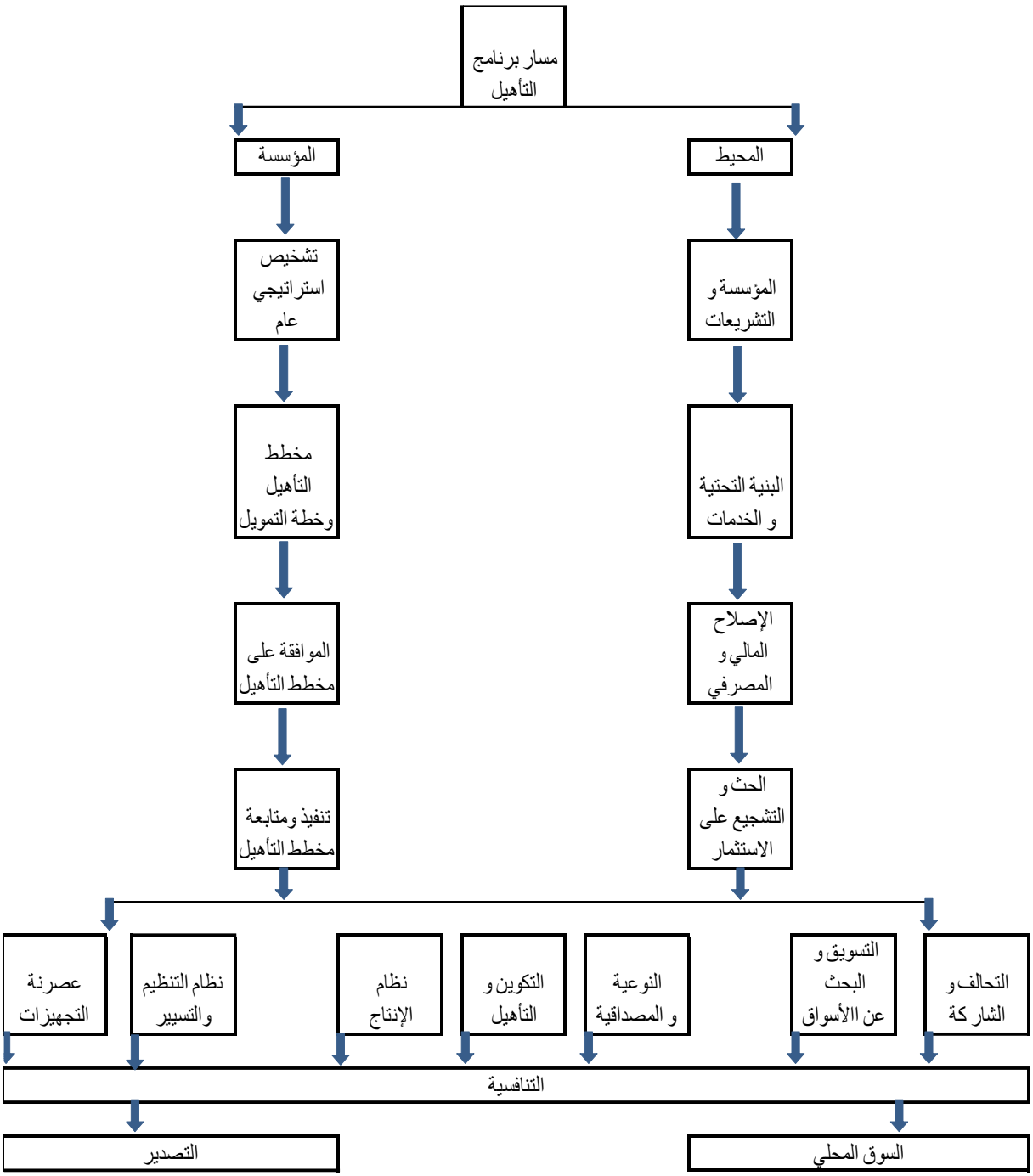

المطلب الثاني: دوافع المؤدية بالمجمع للتأهيل

دور المجمع في تحقيق نسب عالية من النمو وسعيه الى تحقيق مستوى من تأهيل عن طريق الشراكة، كما أن المجمع من المحركات القاعدية للاقتصاد.

انفتاح المجمع على الأسواق الدولية والعالمية تحت رداء العولمة وفي إطار الشراكة الأجنبية يعد من بين الأسباب والدوافع الرئيسية لعملية التأهيل، فنجد هنالك دوافع داخلية ودوافع خارجية

الدوافع الداخلية: هنالك عدة دوافع داخلية نذكر منها

تميز المجمع بضعف التسيير والتكوين وذلك لعدم إتباعه للأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير، بالإضافة إلى عدم وجود تنظيم إداري واضح المعالم لسير العمل في أقسام وإدارات المؤسسة، كما أنه يلجأ سياسة نقل التكنولوجيا حديثة بطريقة غير مباشرة

الدوافع الخارجية: نظرا لقلة خبرة المجمع في العمليات التسييرية والتنظيمية للمشاريع الاقتصادية يسعى المجمع إلى الاحتكاك بالمحيط الدولي، وهذا من خلال عقود الشراكة التي يقوم بإبرامها، أو من خلال انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية الأمر الذي فتح عليها باب المنافسة الشرسة، وحتم على المجمع ضرورة تأهيل نسيجه واتخاذ موقع في سوق المحلي.

المبحث الثالث: تشخيص الشراكة الأجنبية في تأهيل المجمع

المطلب الأول: دوافع تأهيل المجمع

من خلال تطرقنا إلى مفهوم عملية التأهيل والدوافع المؤدية لهاته العملية، يمكننا تلخيص أهم أهدافها في:

*ترقية وتطوير محيط المجمع من خلال تأهيل جميع عناصره

*تحسين تسيير المجمع من خلال الرفع في الكفاءة الإنتاجية له حتى يستطيع الحفاظ على حصته في السوق المحلي في مرحلة أولى والبحث عن أسواق

*تعزيز وتدعيم تنافسية مجمع إما في شكل زيادة في الإنتاج باستخدام نفس القدر من الموارد أو تقليل كمية المدخلات اللازمة

و يمكن توضيح الأهداف الرئيسية لبرنامج تأهيل المؤسسات الصناعية الموضوع من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "ONUDI" من خلال هذا الشكل.

الشكل رقم 2 : (مخطط يوضح أهداف عملية التأهيل على مستوى مختلف القطاعات)[1]

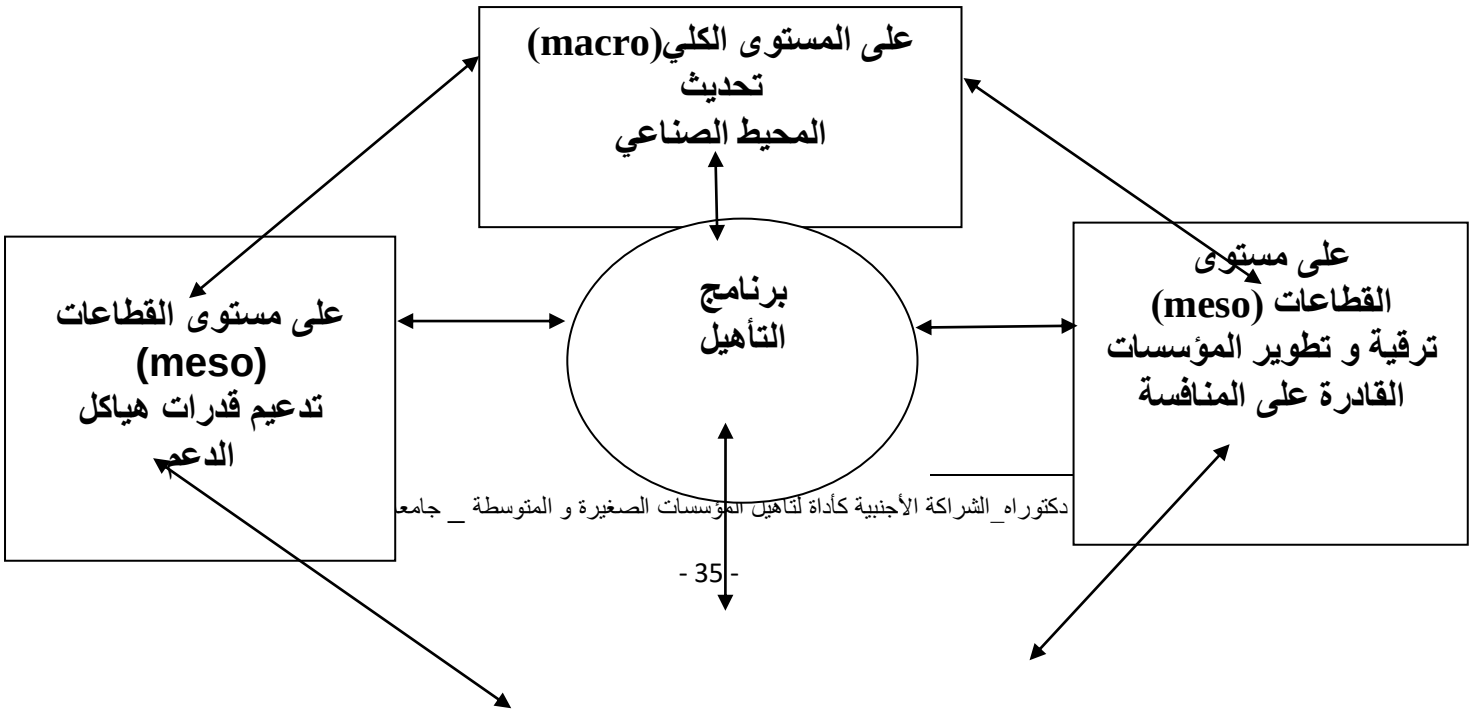

على المستوى الجزئي (MICRO)
تحسين التنافسية و العمل على تطوير المؤسسة الصناعية

أ -**الأهداف على المستوى الكلي:** (نعني بالمستوى الكلي الحكومة و وزارة الصناعة)
تنصب توجيهات السياسة العامة لوزارة الصناعة في ما يخص عملية التأهيل في ما يلي :
-إعداد سياسة صناعية تكون قاعدة لبرامج دعم المؤسسات الاقتصادية، بحيث أن هذه السياسات تعد بعد التشاور مع مختلف القطاعات الشريكة، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرص المتاحة من قبل القدرات الوطنية و الدولية.
-وضع برنامج لتأهيل المؤسسة الاقتصادية ومحيطها.
-وضع آليات تمكن المؤسسات و مختلف الهيئات الحكومية من مباشرة الإجراءات على مستوى القطاعات و المستوى الجزئي.
-وضع برامج تحسيسية و توعوية لتوضيح سياسة التأهيل للمتعاملين الاقتصاديين، مع إبراز الإمكانيات و الامتيازات الموجهة للمؤسسات الراغبة في التأهيل.
ب -**الأهداف على المستوى الوسيطي (القطاعات)**: نعني بالمستوى الوسيطي: العملاء و الوسطاء التقنيين المسؤولين و المساعدين على عملية التأهيل (و يتم تجسيد البرنامج من خلال تحديد الشركاء الذين يرافقون المؤسسة أثناء عملية تأهيلها، كما يعمل البرنامج على متابعة هؤلاء الشركاء و التأكد من جهودهم و قدرتهم على ترقية هؤلاء المؤسسات. فنجد من بين هؤلاء الشركاء المعنيين[1] :
-جمعية أرباب العمل للقطاع الصناعي و المهنيين
-الهيئات الشبه عمومية (الخاصة بالتقييس، الجودة، التكوين في إدارة الأعمال)
-مراكز و مؤسسات المصادر التكنولوجية و التجارية
-البنوك و المؤسسات المالية و التي تعد الشريك المهم للمؤسسة في مسيرتها التأهيلية؛
-هيئات تسيير المناطق الصناعية.
إن سيرورة برنامج تأهيل محيط المؤسسة مرتبطة بالهياكل و الأطراف العاملة عليه كما أن نجاح هذا البرنامج يعتمد على هؤلاء المتدخلين في تنفيذه (هيئات الدعم)، و من بين الوظائف التي تساعد على تحسين أداء هيئات الدعم نجد:
-التكوين في منهجية تقييم المشاريع
-تشخيص و معاينة المؤسسات المؤهلة

[1] زيتوني صابرين _اطروحة دكتوراه_الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جامعة مستغانم_2017/2016

-منهجية متابعة و تقييم برامج التأهيل
-التشجيع على الشراكة مع مؤسسات أخرى محلية و أجنبية .

ج- الأهداف على المستوى الجزئي : (MICRO) نعني بالمستوى الجزئي المؤسسات الراغبة في
الاستفادة من برنامج التأهيل، إن برنامج إعادة التأهيل يعمل على تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية، فهو لا يتعلق بسياسات ترقية الاستثمار ولا بالحفاظ على المؤسسات التي تعيش وضعية حرجة، كما أن المؤسسة ليست مجبرة على تنفيذ هذا البرنامج بل هي مخيرة، فهو يمكنها من تحديد نقاط ضعفها و العمل على معالجتها و هذا ما يمكنها من زيادة تنافسيتها [1].

2-هيكلة البرنامج:

من خلال تعريف البرنامج يمكن استخلاص مختلف الهيئات الفاعلة في تطبيقه ومن أهم هذه الهيئات نجد :
المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية، اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، صندوق ترقية التنافسية الصناعية، و صناديق أخرى وهيكالآتي:

2-1المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية(DGRI): و هي " هيئة تابعة لوزارة الصناعة مكلفة بتسيير برنامج التأهيل من خلال وضع و تنسيق الإجراءات القانونية والمالية لصندوق ترقية التنافسية الصناعية، مع التعريف بالشروط التقنية، المالية والتشريعية لسير برنامج التأهيل، كما أنها تتكفل بتسيير الأمانة التقنية للصندوق الوطني لترقية التنافسية الصناعية فهي المعنية بفحص الملفات المقدمة من طرف المؤسسات التي تريد القيام بعملية التأهيل لتسليمها إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية[2] . "
تتمثل مهامها فيما يلي[3] :

- تحديد الإجراءات و الشروط التقنية و المالية و التنظيمية لبرنامج التأهيل
- وضع برنامج إعلامي تحسيسي للمؤسسات و الهيئات المعنية بالبرنامج
- تطوير وترقية برنامج التكوين للأفراد المعنيين بالإشراف على برنامج التأهيل
- اقتراح تعديلات فيما يخص النصوص القانونية التي تنظم المؤسسات و التي لها علاقة مباشرة بإصلاحها ، توجد على مستواها الأمانة التقنية و التي يقع على عاتقها دراسة ملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات الراغبة في الاستفادة من ذلك قبل إرسالها للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

2-2-اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (CNCI) : تنشط " اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية تحت رئاسة وزير الصناعة بصفته المسير و الآمر بالصرف لصندوق ترقية التنافسية الصناعية " كما قد تأسست هاته اللجنة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2000-192المؤرخ في 16جويلية ، 2000فهو الذي ينجز الإشعارات الخاصة بالمساعدات الممنوحة للمؤسسات وتمويل العمليات المرتبطة بمحيطها و تتمثل مهام هذه اللجنة فيما يلي[4] :

- تحديد الشروط الخاصة بانضمام المؤسسات إلى البرنامج، وكيفية الاستفادة من الإعانات و المساعدات المالية المقدمة؛
- انتهاج نماذج التقييم للطلبات و الإجراءات للاستفادة من مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية؛
- إعداد الاتفاقية التي تربط بين وزارة الصناعة و المؤسسة المستفيدة من المساعدات،

[1] زيتوني صابرين _اطروحة دكتوراه_الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جامعة مستغانم_2016/ 2017

[4] زيتوني صابرين _اطروحة دكتوراه_الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جامعة مستغانم_2016/2017

⁞فحص الطلبات المقدمة من طرف المؤسسات المرشحة للحصول على مساعدات مالية في العمليات التي تدخل في إطار تحسين تنافسيتها؛
⁞تحديد طبيعة ومبالغ المساعدات ومتابعة و تقييم نجاعة المؤسسات المستفيدة.
كما تجدر الإشارة لأن هذه اللجنة تتكون من 8 أعضاء ممثلين لعدة وزارات هم:
-ممثل الوزير المكلف بالمالية؛
-ممثل الوزير المكلف بالصناعة؛
-ممثل الوزير المكلف بالمساهمة وتنسيق الإصلاحات؛
-ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة و المتوسطة؛
-ممثل الوزير المكلف بالتجارة؛
-ممثل الوزير المكلف بالعلاقات الخارجية؛
-ممثل الوزارة المكلفة بالتعليم العالي و البحث العلمي؛
-ممثل عن الغرفة الجزائرية للصناعة و التجارة.
و لعل أهم مهمة تقع على عاتقها بالإضافة إلى عدة مهام، هي المتمثلة في إصدار القرار النهائي المتعلق بملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات بعد دراستها .

2-3- صندوق ترقية التنافسية الصناعية (FPSI): تم إنشاء هذا الصندوق بموجب القانون رقم 11-99 بتاريخ 23ديسمبر 1999المادة 92المتضمن قانون المالية لسنة ،2000و هو جهاز وزاري مشترك منصوص عليه في المرسوم التنفيذي رقم 2000-192بتاريخ 16جويلية ،2000لقد تم إنشاؤه لتمويل جزء من عمليات برنامج التأهيل في شكل مساعدات مالية، ويهدف هذا البرنامج إلى مساعدة المؤسسات و الهيئات المرافقة لها في عملية تأهيلها، حيث تتمثل أهدافه في[1]:
-**المساعدات المالية المقدمة للمؤسسات** :تتمثل في تغطية المصاريف المتعلقة بالتشخيص الإستراتيجي العام لوضعيتها و وضع خطة التأهيل الخاصة بها، إضافة إلى الاستثمارات غير المادية كتكوين المسيرين و تدريب العمال،(و الاستثمارات المادية)كشراء الأجهزة، و معدات الإنتاج...الخ.)
-**المساعدات المالية المقدمة للهيئات المرافقة(هيئات الدعم:)**
وتتمثل في النفقات المتعلقة بجميع العمليات الموجهة لتطوير التنافسية الصناعية، العمليات المرتبطة ببرامج تحديث المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الكبرى و العمليات الموجهة نحو تحسين محيط المؤسسات خاصة الإنتاجية و الخدماتية منها، وهناك صناديق أخرى مرتبطة بتأهيل المؤسسة إلى جانب صندوق ترقية التنافسية الصناعية، إذ نجد صندوق التهيئة العمرانية، صندوق تنمية المناطق الجنوبية، صندوق الضبط و التنمية الفلاحية، صندوق ترقية التكوين المهني المتواصل للبيئة، الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة ... الخ.
تسعى المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية مع مسيري هذه الصناديق إلى البحث عن الوسائل التي تجعل المؤسسات تستفيد من الأموال المخصصة في إطار هذا البرنامج وذلك بعد استيفائها للشروط المطلوبة.

3-إجراءات تأهيل المؤسسات الصناعية:
إن التأهيل يحوي مجموعة من العمليات سواءا ذات طابع تكنولوجي، تقني أو تسييري، فهو يهدف

[1]سبق ذكره، ص48 .

إلى الوصول بالمؤسسة إلى المستوى الذي تكون عليه المؤسسات المنافسة الوطنية منها والأجنبية .أي جعلها تتمتع بقدرة تنافسية من خلال المنتجات الجيدة التي تستجيب للنوعية و تحقيق الأرباح، تتمثل إجراءات عملية تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية في جملة من المراحل نلخصها في الشكل الموالي :

الشكل رقم 3: مراحل عملية تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية [1]

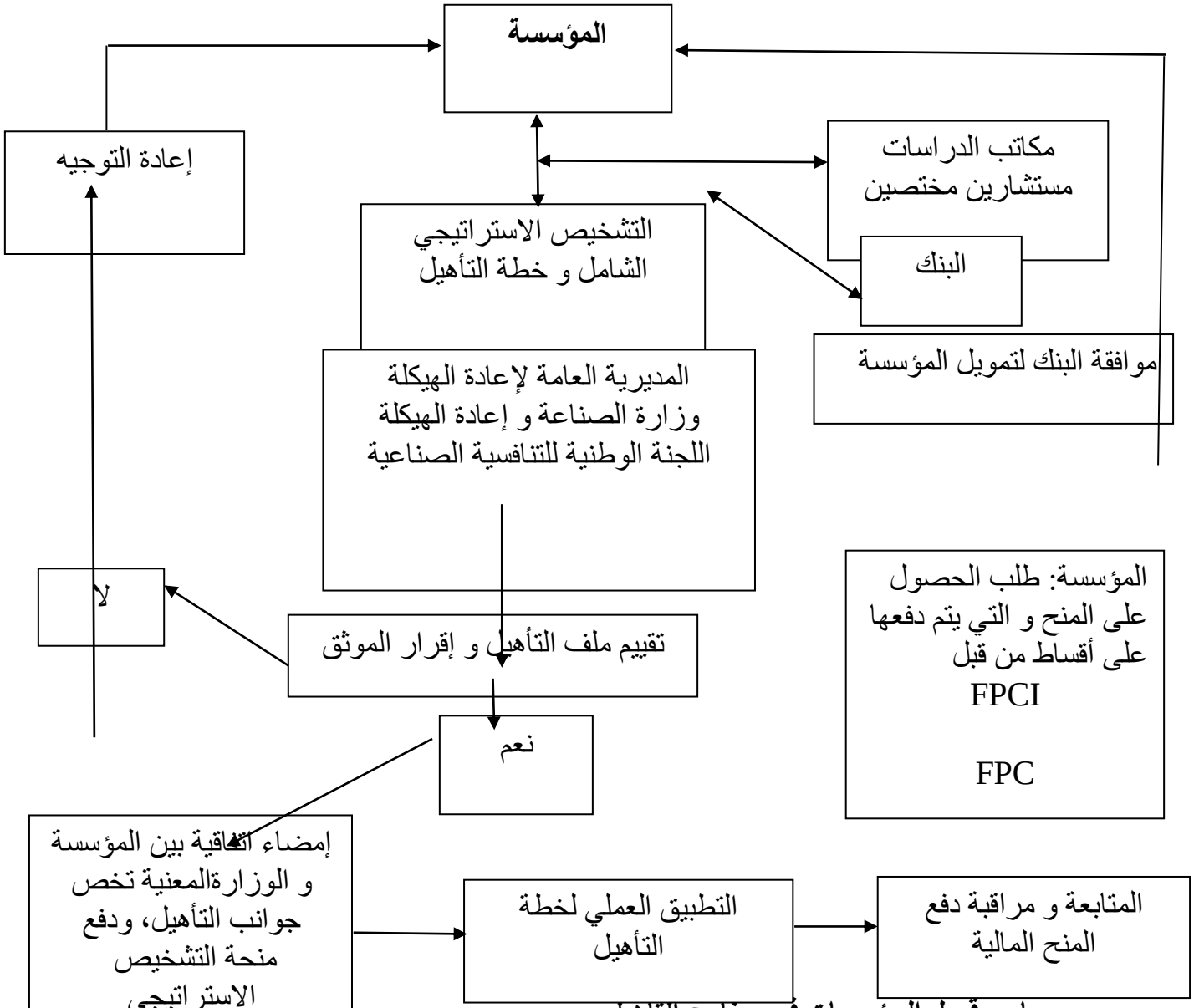

معايير قبول المؤسسات في برنامج التاهيل:

هنالك جملة من المعايير و الشروط التي يجب تواجدها في المؤسسة المساعدات التي يقدمها هذا البرنامج و المتمثلة في[2]:

-أن تنتمي المؤسسة إلى القطاع الإنتاجي الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية.

-خضوع المؤسسة للقانون الجزائري، و التي أنشأت بموجبه.

-أن تمتلك المؤسسة المعنية سجلا تجاريا ورقم التعريف الضريبي.

-أن يكون عدد عمالها لا يقل عن 20عاملا يشتغلون بصفة دائمة هذا بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية أما بالنسبة لمؤسسات الخدمات الصناعية فلا يقل عددهم عن 10عمال يشتغلون بصفة دائمة.

[1]سبق ذكره، ص48

سبق ذكره، ص48

-أن لا تقل مدة مزاولتها لنشاطها عن ثلاث سنوات.
-يجب على المؤسسة أن تقدم كلا من:
⌊صافي الأصول موجب سنة الحالية أو السابقة.
⌊نتيجة الاستغلال موجبة لسنتين على الأقل من الثلاث سنوات الأخيرة.
المعلومات الواجب تقديمها من طرف المؤسسة:
إذ أنه يجب على المؤسسة الراغبة في الاستفادة من البرنامج و من المساعدات المقدمة من قبل صندوق ترقية التنافسية الصناعية أن تقدم مجموعة من المعلومات و المتمثلة في:
وتشمل المعلومات حول المؤسسة مجموعة من المعلومات تتمثل فيما يلي:
معلومات عامة حول المؤسسة :أي كل ما يتعلق ب:
-المقر الاجتماعي للمؤسسة.
-الطبيعة القانونية للمؤسسة.
-تاريخ إنشاء المؤسسة.
-تاريخ بدء نشاط المؤسسة.
-رقم التسجيل في السجل التجاري

- رقم التعريف الجبائي.
- اسم الشخص الطبيعي أو الاسم التجاري للشخص المعنوي.
- اسم ولقب الأشخاص الموقعين على برنامج التأهيل.
- رقم الحساب البنكي.
- رقم الأعمال للثلاث سنوات الأخيرة
معلومات تقنية :تتعلق المعلومات التقنية بالمنتجات التي تنتجها المؤسسة وإجراءات الإنتاج والمواد الأولية المستعملة والتجهيزات الأساسية للإنتاج ومدى حصول المؤسسة على شهادة الجودة
خطوات و مراحل برنامج التأهيل :
تمر عملية التأهيل بالمراحل و الخطوات التالية[1] :
- يقوم مكتب دراسات أو مشخص خارجي مختار من طرف المؤسسة بدراسة تسمى "التشخيص الاستراتيجي الشامل" هذه الدراسة ترفق مع طلب المساعدة المالية و تقدم إلى المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية (DRGI) التابعة لوزارة الصناعة للتأكد من شروط الترشيح، ثم تحيل الملف إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية(CNCI) للتأكد من سلامة الإجراءات القانونية، واحترام شروط الترشيح، و في الحالة المغايرة يتم إرجاع الملف إلى المؤسسة المعنية لاستكمال إجراءات الاستفادة من المساعدات المالية لبرنامج التأهيل.
-بعد الموافقة من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية(CNCI)يطلب من المؤسسة توقيع اتفاقية مع وزارة الصناعة يتم بعدها مباشرة تقديم المنح المرتبطة بالتشخيص و يتم الشروع في تنفيذ الأعمال المادية و الغير مادية المحددة في مخطط التأهيل و التي تعطي الحق للمؤسسة في الاستفادة من المساعدات المالية وفق الكيفيتين التاليتين:
⌊بواسطة 3دفعات، الدفعة الثالثة تقدم حين الانتهاء من أعمال المخطط و الذي يجب أن لا تتعدى مدة أشغاله سنتين منذ تاريخ القبول و التسجيل الرسمي لتقديم المساعدة.
⌊دفعة واحدة و في حدود آجال للإنجاز تقدر بسنتين .
و كحالة استثنائية يمكن للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية أن تقوم بتمديد أجال الانجاز لسنة إضافية لبعض المؤسسات حتى تتمكن من إتمام أعمالها.

[1] سبق ذكره، ص48

-المؤسسات التي ترغب القيام ببرنامج تأهيل و الاستفادة من المساعدات المالية الممكنة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية تختار من محض إرادتها و بكل حرية مكتب للدراسات و تتأكد من قدرته على امتلاك الإمكانيات و الموارد الكافية لإنجاز تشخيص استراتيجي شامل و إعداد مخطط تأهيل وفق قواعد الترشيح المحددة في الوثائق المعدة من طرف وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة

-المؤسسة تعلم بواسطة مراسلة رسمية الأمانة التقنية بقرارها الرغبة في القيام بمشروع تأهيل بعد سحبها وملئها للوثائق الضرورية من وزارة الصناعة وثائق منظمة و مرتبة تساعد المشخص في تكييف أعماله مع قواعد التأهيل وعدم الخروج عن الإطار المحدد من طرف الجهات المشرفة على برنامج التأهيل الخاص بالمؤسسات وتسهيل الأعمال هذه الجهات المديرة لبرنامج التأهيل

لا يقوم أصحاب مكاتب الدراسات و المشخصين الأكفاء بدفع ملفات المؤسسات التي لا تستوفي شروط الترشيح لبرنامج التأهيل لدى المديرية حفاظا على مصداقية مهنتهم و كذلك حفاظا على أموال الدولة و منعها من التبذير

الطلب المقدم من طرف المؤسسة للحصول على المساعدة المالية يكون مرفقا بموافقة البنك المتضمن قدرة المؤسسة على تمويل مخطط التأهيل القروض، الأموال الخاصة الكافية

ومن جهة أخرى قدمت وزارة الصناعة إلى إدارة البنوك برنامج تحسيس و توعية بأهمية البرنامج و مختلف الوسائل المستعملة و الموارد المختلفة المتاحة له، طلب المؤسسة للمساعدة المالية يوجه مباشرة إلى صندوق ترقية التنافسية الصناعية ، مرفق بالدراسة المسماة " التشخيص الاستراتيجي الشامل ومخطط التأهيل"

Diagnostique Stratégique Global et Plan de Mise a niveau موقع من طرف المؤسسة و مكتب الدراسات و يودع من طرف المؤسسة بالأمانة التقنية للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، على أن كيفية تقديم الطلب و الإجراءات المرافقة له تحظى باهتمام اللجنة و تلقى دعاية واسعة من طرف الأمانة التقنية، الأمانة التقنية للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية عليها تأمين ما يلي:

-احترام معايير الترشيح،

-التأكد من أن مخطط التمويل للإنفاق الرسمي موقع من طرف مسؤول البنك الذي بدوره يقر بسلامة و صحة المساهمات الأخرى الأموال الخاصة، القروض، السندات و الأسهم،...إلخ في حال عدم احترام المؤسسة للمعايير و القواعد المحددة يتم إعلامها و تبليغها في أقرب وقت لإتمام الملف بغية الاستفادة من مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

المعايير المعتمدة لتقديم الموافقة للحصول على المساعدات المالية تخص نوعية التشخيص المقدم من طرف مكتب الدراسات عن المؤسسة وكفاءة الخبراء الذين قاموا به ومنهجية التحليل و من أهم النقاط الكبرى التي يتم مراجعتها و التأكد منها:

-الحالة المالية المريحة للمؤسسة (قيمة الأصول الصافية، رأس المال العامل الموجب، نتيجة الاستغلال،...إلخ)؛

-الوضع الاستراتيجي و التنافسية على مستوى السوق المحلية و السوق الدولية في آفاق انعدام الرسوم الجمركية démantèlement tarifaire (حقوق الجمارك 0 %في حالة التصدير)؛

-صحة المعلومات الحسابية؛

-التعاقد التضامني بين المؤسسة و مكتب التشخيص و الدراسة؛

-الاحترام الكلي لمنهجية التشخيص الاستراتيجي الشامل و إعداد مخطط التأهيل؛

-التأثير الإيجابي لمخطط التأهيل على التنافسية، الأرباح و إنتاجية المؤسسة؛

-موافقة البنك على مرافقة المؤسسة ومساعدتها عند شروعها في تنفيذ برنامج التأهيل؛
بعدما تقوم الأمانة التقنية بتحليل الملف تقوم بإيداعه إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية مرفق بملاحظات الأمانة، اللجنة بعد أن تقوم بالمداولة وفق قانونها الداخلي تدون رأيها على طلب المؤسسة، بعد تأمين سرية المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة، تقدم الأمانة ملخص في وثيقة متعارف عليها و متداولة لدى المؤسسة ومكتب الدراسات، وتبقى كل الملاحظات في سرية تامة و لا يمكن الاطلاع عليها إلا من طرف المؤسسة المعنية، تقوم الأمانة التقنية بتبليغ المؤسسة بقرار اللجنة، و في حال قبول الملف تطلب اللجنة من المؤسسة التوقيع على اتفاقية مع وزارة الصناعة، هذه الاتفاقية تحدد حقوق وواجبات الطرفين فيما يتعلق بالمساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

المطلب الثاني: شروط تأهيل المجمع

يهدف التأهيل إلى ترقية المؤسسات وتطويرها لتصبح قادرة على مواجهة المنافسة وعليه لا بد من:
- أخذ الوقت الكافي للتكيف مع المحيط التنافسي الخارجي أي التدرج
-الالتزام ببرنامج التأهيل
-الاعتماد على هياكل الدعم مع إيجاد إجراءات مرافقة ومساعدات ملائمة.

متطلبات عملية التأهيل

قبل القيام بعملية التأهيل، يجب على الهيئات المعنية أن تعي متطلباته ومستلزماته، لكي تستطيع وضع المسار الصحيح لهاته العملية إذ يمكننا حصرها فيما يلي:

التخطيط الاستراتيجي: تتعلق العملية بتحضير الإستراتيجية التي تسمح للمؤسسة بتحسين مردوديتها يقدم التخطيط الاستراتيجي إلى المؤسسة وسيلة التحليل بنظام التوقعات الاقتصادية والتنافسية التي تسمح لها بعرض خطة عمل على المدى الطويل، يهدف التخطيط الاستراتيجي إلى أخذ القرارات من طرف الإدارة بحيث يسمح لها بتحديد ودراسة العوامل الرئيسية الداخلية والخارجية المؤثرة على المؤسسة، كما يسمح للمؤسسة بتدعيم مركزها التنافسي من خلال وضوح الرؤية المستقبلية والقدرة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية

تأهيل المورد البشري: إذ يعتبر العنصر الوحيد الذي تزيد قيمته مع تقادمه، ولذا يعتبر الاستخدام الفعال لهذا المورد طريقة لتعظيم فعالية النظم الأخرى، ونظرا لهذه الأهمية يتوجب اتخاذ عدد من الإجراءات لتكوينه وتأهيله

التسويق: على المؤسسات الراغبة في القيام بعملية التأهيل أن تهتم ببناء أجهزة قوية لتسويق منتجاتها وذلك بوضع سياسات تسويقية تتناسب مع ظروف المستهلك.

العمل بمعايير وقياسات النوعية: حتى يتسنى للمؤسسة الاقتصادية تحسين قدراتها التنافسية يتوجب عليها أن تلتزم بمواصفات قياسية محددة، تخص مواصفات السلع والخدمات، حيث لا يمكن اليوم لأية مؤسسة أن تحقق التنافسية بغياب مواصفات الجودة، مواصفات المواد الأولية، المواد المصنعة، مواد التعبئة والتغليف.

زيادة الإنفاق على البحث والتطوير: تعتبر وظيفة البحث والتطوير وظيفة محورية في نشاط أي مؤسسة اقتصادية باعتبارها الضامن لاستمراريتها وقدرتها على المنافسة في السوق. فالاختراع والابتكار والتجديد يمكن المؤسسة من تلبية رغبات مستهلكيها والاستجابة لأذواقهم لأن أي منتوج ومهما كانت تقنية إنتاجه فإنه بعد فترة قصيرة سيصبح قديما.

إن قلة البحث والتطوير والمبادرة في أغلب المؤسسات الجزائرية وضعف (إن لم نقل انعدام) الإنفاق على البحث والتطوير، يجعل هذه المؤسسات تلجأ دائما إلى الأجانب للحصول على التقنيات الحديثة

التجديد التكنولوجي: إن التجديد التكنولوجي أصبح خيارا استراتيجيا لا مفر منه فهو السبيل الوحيد لرفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللاقتصاد ككل.

تأهيل المحيط الإداري: إن تأهيل المحيط الإداري يتطلب تفاعل كل الهيئات الإداري، ذات الطابع الاقتصادي المتصلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نحو تبسيط الإجراءات وتخفيف الطرق التي تعرقل بعض التطبيقات الميدانية، ويأتي هذا بإرفاق كل مؤسسة صغيرة ومتوسطة بجهاز واحد توكل له مهمة مراقبة نشاطها، وتقديم المساعدات اللازمة لها. وفي هذا

السياق جاءت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتجسيد ذلك، حيث تتمتع بالتفويض الكامل والمصداقية الكبيرة، مما يسمح لها بالمساهمة الفعلية في تطوير هذا القطاع الحساس.

تأهيل وتدعيم البنية التحتية: إن تدعيم البنية التحتية يساعد على الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات ويؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة، مما يسمح باكتساب مزايا تنافسية، وفي هذا الإطار تبرز ضرورة الإسراع في استكمال المشاريع الكبرى، واعتماد مخطط وطني للصيانة المستمرة للطرق والموانئ والمطارات وتجديد الحظيرة الوطنية للسكك الحديدية بالإضافة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص لفتح ورشات لقطع الغيار ومؤسسات الإشهار وزيادة كفاءة الموجودة منها

خلاصة الفصل

الانجازات التي قامت بها المؤسسات الجزائر، سواء من حيث تطور عددها وخلقها لمناصب شغل، إضافة إلى التطور الايجابي للقطاع الخاص الذي يعد المصدر الأساسي لمؤسسات على المنافسة الدولية لا تزال بعيدة كل البعد، وذلك راجع إلى للقيمة المضافة، إلا أن العراقيل والصعوبات التي تواجهها وكذا استحواذ الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات الجزائرية، ولكي يتسنى للصناعات الجزائرية أداء دورها الإستراتيجي في التنمية الصناعية فإنه لابد من أن ترتكز على أسس سليمة قابلة للتطور التدريجي والنضج المرحلي، فانطلاقا من البرامج الوطنية، والبرامج المبرمة في إطار الشراكة الأورو جزائرية ووصولا إلى برامج التعاون المبرمة في إطار الشراكة الأجنبية، كلها برامج الغرض منها إدخال تحسينات نوعية على المؤسسات في مجال التسويق، التكنولوجيا، التسيير والموارد البشرية، بهدف تهيئتها للمنافسة والاحتكاك بالمؤسسات والمنتجات الأجنبية، ومع التطور الكبير الذي يشهده مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، أصبح الجانب التكنولوجي ركيزة أساسية تنطلق منها هذه المؤسسات لتعزيز قدراتها التنافسية في إطار الاقتصاد الجديد.

نجاح اتفاق الشراكة بين الجزائر والمؤسسات الاجنبية والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، يتطلب اعتماد جملة من السياسات والإجراءات المرافقة التي تساعد على خلق مناخ تنافسي، من شأنه أن يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعيشها الاقتصاد الوطني، ومن بين هذه الإجراءات: برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والعمل على تشجيع انخراطها في هذه البرامج، نظرا لما لهذه الأخيرة من دور فعال في عملية التنمية الاقتصادية سواء على المستوى الجزئي (المؤسسة) أو على المستوى الكلي.

خاتمة:

يشهد العالم اليوم اهتماما بالغا بالتنافسية، فقد أضحت لغة العصر وموضوع الساعة، فهي المحفز لخلق المزيد من العطاء والإبداع في عالم تلاشت الحواجز السياسية والجغرافية والاقتصادية بين دوله، وتقاربت الأسواق في مختلف دول العالم لتشكل سوقا عالميا موحدا، كما تسعى المؤسسات الاقتصادية فيه إلى كسب مزايا تنافسية عن غيرها من المؤسسات العاملة في نفس نشاطها الاقتصادي، كما تعد التنافسية من بين الدوافع الرئيسية لتأهيل المؤسسات الاقتصادية وكل هذا في ظل تشكل تكتلات اقتصادية عملاقة ومنظمات عالمية، مثل المنظمة العالمية للتجارة والاتحاد الأوروبي.

فنظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الاقتصادية عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة والتي تعتبر المحرك الأساسي لاقتصاديات الدول، فقد ازداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم اقتصاديات الدول النامية، نظرا للدور الذي أصبحت تؤديه هذه المؤسسات وكذا المكانة الإستراتيجية التي تحتلها في ظل التحولات والتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة بالاقتصاد العالمي، فالجزائر وكغيرها من الدول سعت إلى الالتحاق بالاقتصاد العالمي وهذا عن طريق عقد اتفاق شراكة بين عدة أطراف دولية محاولة بذلك الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة وكذا من مختلف برامج الدعم التي تقدمها هذه الأخيرة لها .

إلا أن التحولات الاقتصادية الجا رية في العالم جعلت هذا النوع من المؤسسات في محك مواجهة منافسة شديدة من قبل مؤسسات الدول المتطورة خاصة الشركات المتعددة الجنسيات التي تتميز بقدرة عالية على اختراق الأسواق والتأثير في الزبائن، وذلك بعد إقبال الجزائر على مغامرة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ودخولها اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

كما أن الشراكة الأجنبية في الجزائر اعتبرت من المحاور التنموية الكبرى لتحقيق كفاءة وفعالية المؤسسات ومن أهم مواضيع الساحة الدولية والساحة المحلية.

بما أن المؤسسات القادرة على اكتساب مزايا تنافسية هي نفسها المؤسسات القادرة على غزو الأسواق الدولية، واستمراريتها فيها، المؤسسات الجزائرية هي الأخرى تسعى إلى اكتساب مزايا تنافسية، من خلال اهتمامها ببرامج التأهيل المسطرة لها، والاستفادة منها قدر المستطاع، كما أن الدولة الجزائرية تعمل هي الأخرى على تشجيع هذا القطاع ومحاولة النهوض به بشتى الطرق، للتحسين الميزان التجاري والتقليل من التبعية للمحروقات، وهذا ما يثبت صحة الدراسة.

نتائج الدراسة:

باتت المؤسسات ولو بجزء قليل في تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، إلا أنها أصبحت تعاني من منافسة شديدة أمام انفتاح الأسواق العالمية، ورفع الرقابة الجمركية وإلغاء الرسوم الجمركية، وبالتالي يجب على الدولة الجزائرية تكثيف جهودها لدعم هاته المؤسسات من خلال إزالة العراقيل عنها وتفعيل مشاركتها في عملية التصدير بطريقة تنعكس إيجابيا على تحقيق التنمية الاقتصادية.

في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة وتحول العالم إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، توسعت مجالات المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية وبات تأهيل المؤسسات الجزائرية شيئا حتميا كي تضمن استمراريتها وفي سوق تحكمه قوانين المنافسة، وفي خضم تهديدات المنافسة الدولية التي تضغط على الاقتصاد الوطني، كما وقد أصبح تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ضرورة من أجل أحد الخيارات الإستراتيجية للاقتصاد

الجزائري ومن اجل تحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي لأن عهد الحماية انتهى والسبيل الوحيد لضمان البقاء والنمو هو التسلح بمزايا تنافسية .
توصلت هذه الدراسة إلى اعتبار أن المؤسسات بمثابة قاطرة لتسريع وتيرة عملية التنمية الصناعية، والصيغة المثلى لتعظيم الإنتاج الصناعي، وهذا من خلال الانسجام المتبادل مع العالم الخارجي، كما تؤكد مختلف الدراسات والأبحاث المهتمة بالتنمية على أن الصناعات هي منبع المبادرة الاقتصادية.
- تعد الشراكة الأجنبية من أهم استراتيجيات الاستثمار والتي تساهم في تطوير وتأهيل المؤسسات في جميع أنشطتها، وهي تمثل منفذا هاما وجب على المؤسسات الجزائرية أن تسلكه للولوج للأسواق الدولية.

النتائج:
وعلى ضوء ما سبق يمكننا اقتراح بعض التوصيات تكمن فيما يلي:
- تشهد المؤسسات في الجزائر تطورا ملحوظا، مع الصعوبات التسييرية والتمويلية والتكنولوجية مما يتطلب الاهتمام الجدي بها
- التركيز على تأهيل المحيط الإداري، والعنصر البشري، والجهاز المصرفي، وتدعيم البنية التحتي، وزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير
- الاستفادة من التجارب الدولية والعربية والرائدة في مجال دعم المؤسسات، وتبني أفضل الوسائل والأدوات التي أثبتت فاعليتها وبالأخص في الدول النامية ذات هيكل اقتصادي شبيه بهيكل الاقتصاد الجزائري.
- ضرورة الاستفادة من البرامج التأهيلية أو برامج الدعم المبرمة في إطار الشراكة الأجنبية، وهذا نظرا لما تستوفيه هذه البرامج من خبرة.
- لابد على المؤسسات التوجه إلى السوق العالمي بدلا من التقوقع في السوق المحلي، وهو ما يعني ضرورة الاهتمام بدراسة الفجوات المتواجدة في الأسواق الدولية ومحاولة استغلالها لغزو هاته الأسواق باحترام معايير الجودة والقيام بدراسة جيدة لهذا السوق، حتى تتمكن من در العملة الصعبة للبلاد.

قائمة المراجع:

1- بن حبيب عبد الرزاق، حوالف رحيمة، الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية،ص 22
2- ناصر بوعزيز، الشراكة الأورومتوسطية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية، ، ص51
3- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية منظماتها – شركاتها - تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2006 ص 31
4- فريد النجار، التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون خيارات إيتراك للنشر، القاهرة، . 1999 الطبعة الأولى ص30. ص32 ، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية

4- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، القاهرة، 2003، ص 460-461.
5- حسين يحي، قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، مرجع سبق ذكره ص 103-102
6- بلالطة مبارك، مرجع سابق، ص 05.
7- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، القاهرة، 2003، ص 460-461.
8- حسام مبارك، نحو توسيع نشاط المؤسسة و بناء مجمع ضخم (ملف الاستثمار و الخوصصة)، دليل المستثمر العربي في الجزائر(الجزائر ملتقى الاستثمار العربي)، العدد الثاني، نوفمبر 2006، ص 44.
9- ناصر بوعزيز، الشراكة الأورومتوسطية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، 2010، ص 46
10- بيلحي امال، كربوعة العالية الشراكة الأور متوسطية ودورها في تنمية الاستقرار الجزائري مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس تخصص مالية بجامعة الجلفة لموسم 2008 - 2009 ص 4 –5
11- بن لخضر يمينة، ظاهيري آسيا – الشراكة الأجنبية في الجزائر كمؤشر للانمادج في الاقتصاد العالمي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص مالية – بالجلفة 2008-2009 ص33
12- زيتوني صابرين _اطروحة دكتوراه الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جامعة مستغانم_2017/2016
13- عبد الكريم سهام _الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة- جامعة البليدة
14- محاضرات الملتقى الوطني الأول حول اقتصاد الجزائر في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة 2002، ص05
15- بن سعيد محمد، لحمر عباس، تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة .بسكرة، نوفمبر.2005 ص 283.282
16- قادري محمد الطاهر، هزرشي طارق، الشراكة كأداة لرفع القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، دراسة مجمع صيدال، الملتقى الدولي الرابع

17- بن حبيب عبد الرزاق وحوالف رحيمة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بعنوان "الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الاجنبية " بجامعة سعد دحلب البليدة يومي 21-22 ماي2002
18- غدير أحمد سليمة، كيحلي عائشة سلمى، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، ورقة بحثية مقدم19- أفريل 2012، ص 07 / الملتقى الدولي حول إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة،
19- أفريل 2012، ص 07 / الملتقى الدولي حول إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة،
20- Mise à niveau des entreprises, la chambre algérienne de commerce et d'industrie, site web, www.caci.com.dz/publicat/textemiseaniveau.htm.
21- https://ar.wikipedia.org/wiki/ تعريف الشراكة